دائـــرة الـقـضـــاء
JUDICIAL DEPARTMENT

عـام زايـد
YEAR OF ZAYED

التقريـر الســنوي 2017

مرحلـة جديـدة من الإنجـازات

دائـــرة الـقـضـــاء
JUDICIAL DEPARTMENT

عـام زايـد
YEAR OF ZAYED

التقريـر السـنوي 2017

مرحلة جديدة من الإنجـازات

صاحب السمو الشيخ

خليفة بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صاحب السمو الشيخ

محمد بن زايد آل نهيان

ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة

سمو الشيخ

منصور بن زايد آل نهيان

نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة

رئيس دائرة القضاء

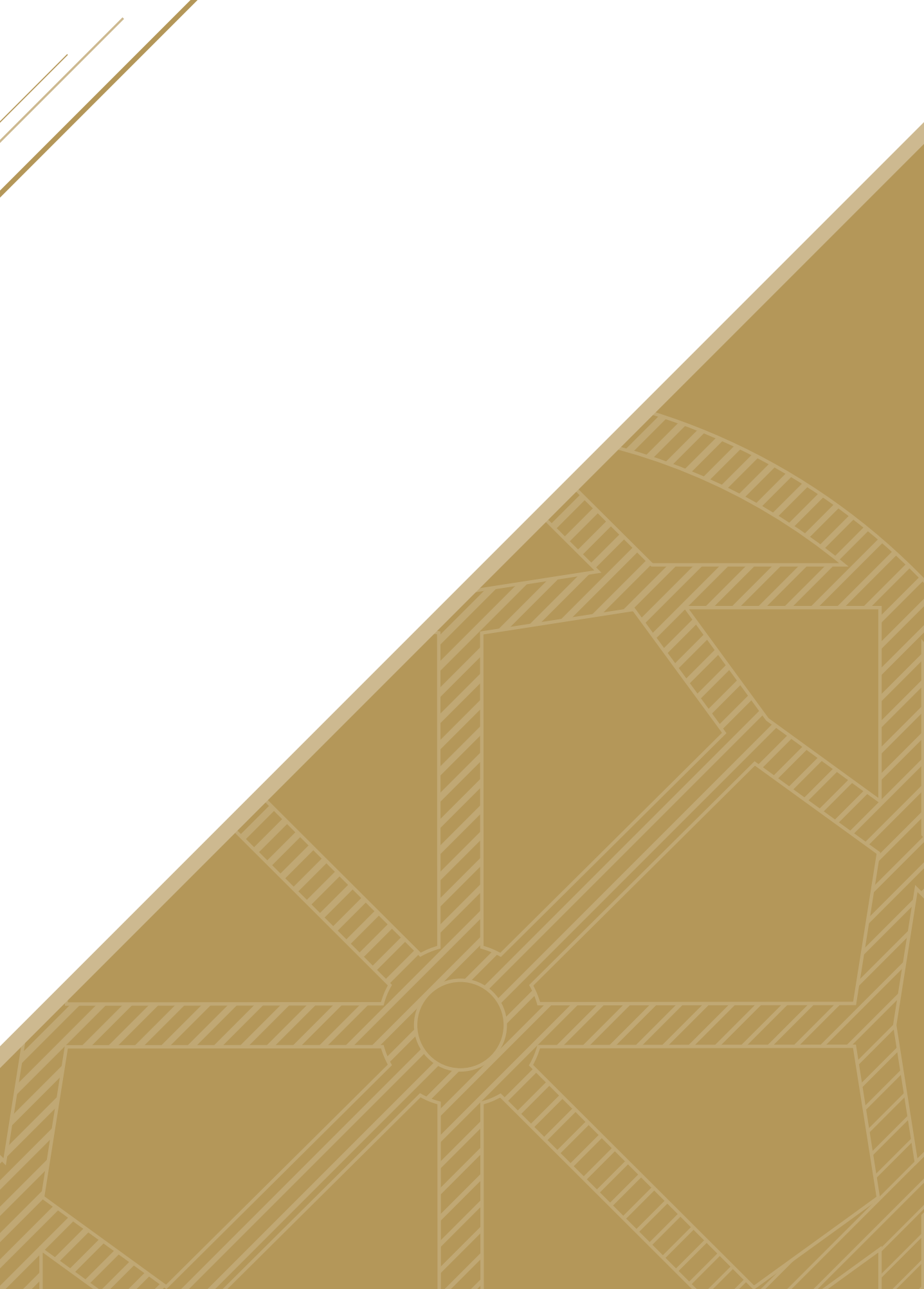

كلمة
سمو رئيس الدائرة

تمكنت دائرة القضاء في أبوظبي، على مدار عام 2017، من إحداث نقلة نوعية في تقديم الخدمات الإلكترونية والذكية في إطار جهودها للتحول الرقمي، ضمن خطتها الاستراتيجية 2016 - 2020، التي وضعت هدفها الرئيس «قضاء عادل وناجز»، بما يعزز من دورها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق رؤية أبوظبي 2030.

وحققت دائرة القضاء في العام الثاني من بدء تنفيذ خطتها الاستراتيجية، إنجازات نوعية وأرقاماً قياسية على مستوى الأداء في مختلف القطاعات والإدارات، بما يضمن تحقيق رؤيتها بالتميز والفعالية في نظام قضائي مستقل وتقديم خدمات عدلية عالمية الجودة.

وتواصلت تلك النجاحات لتحقيق الأهداف والأولويات، في ظل الدعم الكبير الذي يوليه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة «حفظه الله»، والمتابعة الحثيثة من صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، رئيس المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي، لجهود الارتقاء بالخدمات المقدمة لجمهور المتعاملين والحرص المتواصل على تطبيق منظومة متكاملة للتطوير والابتكار.

وفي هذا الإطار، حرصت دائرة القضاء على أن تكون جميع مبادراتها وخططها التشغيلية متوائمة مع الرؤية الطموحة لحكومة أبوظبي، وذلك من خلال العمل على تعزيز جهود توظيف الابتكارات التقنية الحديثة من أجل الارتقاء بالأداء في جميع القطاعات العدلية والقضائية، بما يحقق طموحات ورؤى القيادة الحكيمة بالوصول إلى خدمات حكومية عالمية المستوى.

ونظرا للدور المحوري للابتكار في عملية التطوير والتحسين المستمر للأداء وإحداث نقلة نوعية في منظومة العمل المؤسسي، أولت دائرة القضاء هذا الجانب أهمية قصوى لضمان مواصلة مسيرة التميز والريادة في تقديم الخدمات القضائية والعدلية بما يلبي الطموحات والرؤية المستقبلية.

وتعكس النتائج التي أظهرتها المؤشرات الإحصائية العامة لدائرة القضاء في عام 2017، حجم الإنجاز المحقق والجهد الكبير المبذول للوصول إلى الأهداف المنشودة، واستكمال التطوير لأداء الجهاز القضائي والإداري، لما يسهم بشكل فاعل في تحقيق أولوياتها الاستراتيجية بتعزيز فاعلية واستدامة العمليات القضائية وسهولة الوصول الشامل للخدمات وضمان منظومة العدالة الجنائية، وصولا إلى تقديم أفضل الخدمات وفق أرقى المعايير .

الشيخ منصور بن زايد آل نهيان
نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة
رئيس دائرة القضاء

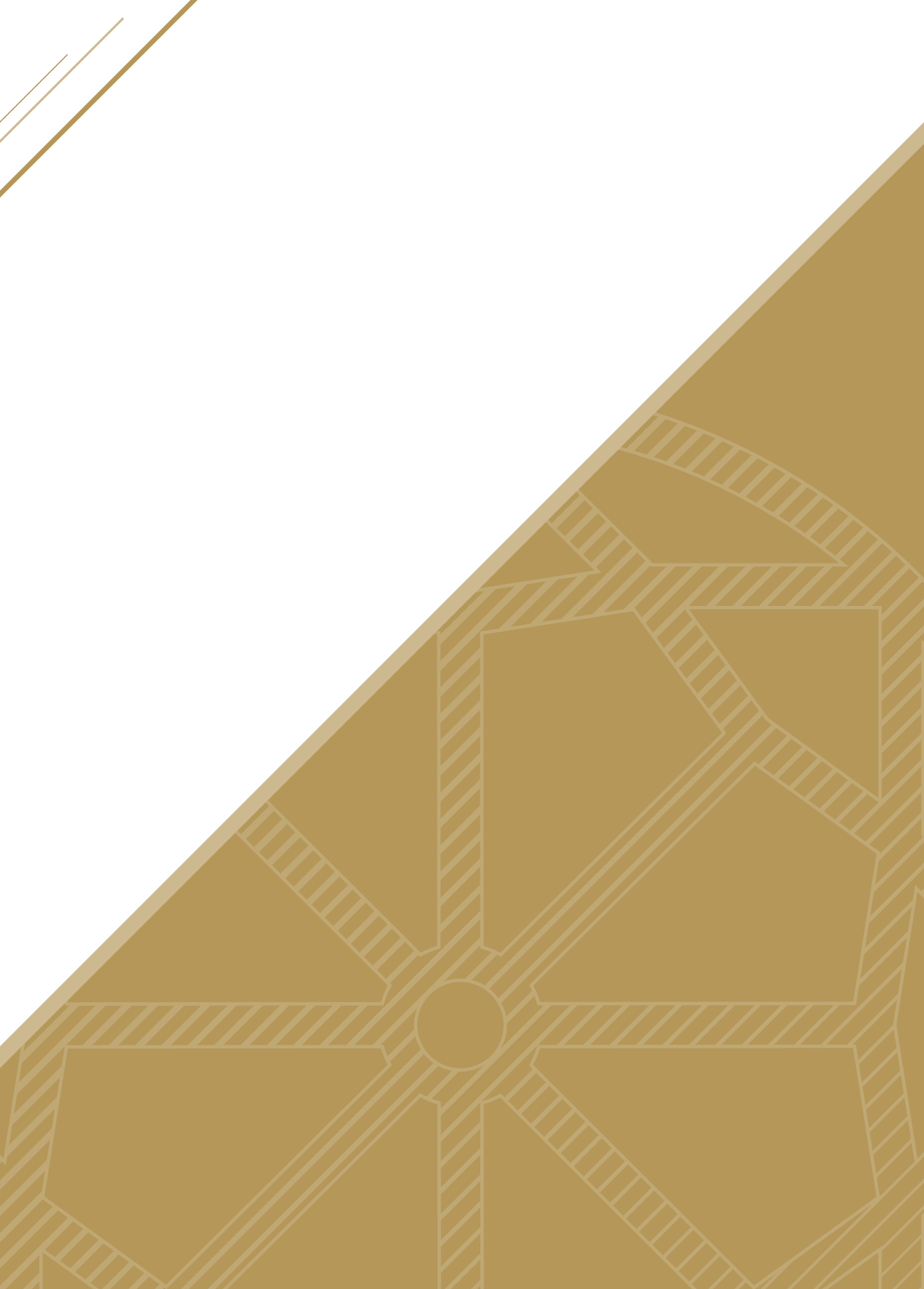

كلمة
وكيل الدائرة

المستشار/ يوسف سعيد العبري

وكيل دائرة القضاء

أطلقت دائرة القضاء- أبوظبي، في عام 2017، حزمة من المبادرات والمشاريع المبتكرة بما يتوافق مع أهداف خطتها الاستراتيجية 2016 - 2020، وفي إطار جهودها الحثيثة نحو تحقيق المزيد من التطوير والارتقاء بالخدمات القضائية والعدلية.

وجاءت تلك المبادرات والخدمات المتطورة انطلاقا من الرؤية الحكيمة لقيادتنا الرشيدة برئاسة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة «حفظه الله»، ومتابعة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، لمنظومة التطوير التي تضمن تحقيق الإنجازات في مختلف القطاعات بما ينعكس على جودة الأداء الحكومي.

كما تواصلت الجهود لتطوير الخدمات الحكومية الإلكترونية والذكية، بما يمكّن المتعاملين من الاستفادة من وسائل التقنية الحديثة، ويوفر الوقت والجهد ويحقق سهولة الحصول على الخدمات بيسر ومرونة، وذلك في ظل الدعم الكبير الذي يوليه سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير شؤون الرئاسة رئيس دائرة القضاء، للمنظومة القضائية والعدلية في إمارة أبوظبي، لضمان تقديم أفضل الخدمات وفق أرقى المعايير العالمية.

ومن هذا المنطلق، حرصت دائرة القضاء على مواكبة المستجدات واستحداث الأنظمة التي تدعم تطوير منظومة العمل الحكومي، بما يتوافق مع رؤية أبوظبي 2030، عبر منظومة تشريعية وقضائية متطورة ومتكاملة، تواكب الأنظمة المتطورة وأفضل الممارسات الدولية، وتقدم خدمات قضائية وعدلية تتسم بالسرعة والمرونة.

وأظهرت النتائج والمؤشرات الإحصائية الواردة بالتقرير السنوي لعام 2017، حجم الإنجاز المحقق، وبلغة الأرقام نجد المحافظة على نسبة الفصل في الدعاوى 92% عام 2017، وبذلك تكون محاكم الدائرة من خلال العمل المتفاني للسادة القضاة والمساندة الإدارية لعملهم، تمكنت من الحفاظ على التميز في ارتفاع نسبة الفصل في النزاعات طيلة السنوات الماضية بنسب تفوق التسعين بالمائة، والتي تعد من النسب العالمية المتقدمة للدلالة على سرعة البت في الحقوق مع مراعاة جودة الأحكام الصادرة التي يعبر عنها مؤشر الأحكام الابتدائية القطعية غير الملغاة في محاكم الاستئناف، إذ بلغ نسبة 91%

وختاما أتوجه بالشكر والامتنان إلى جميع منتسبي دائرة القضاء، على ما يبذلونه من جهد متواصل لضمان مواصلة مسيرة التطوير والإنجاز.

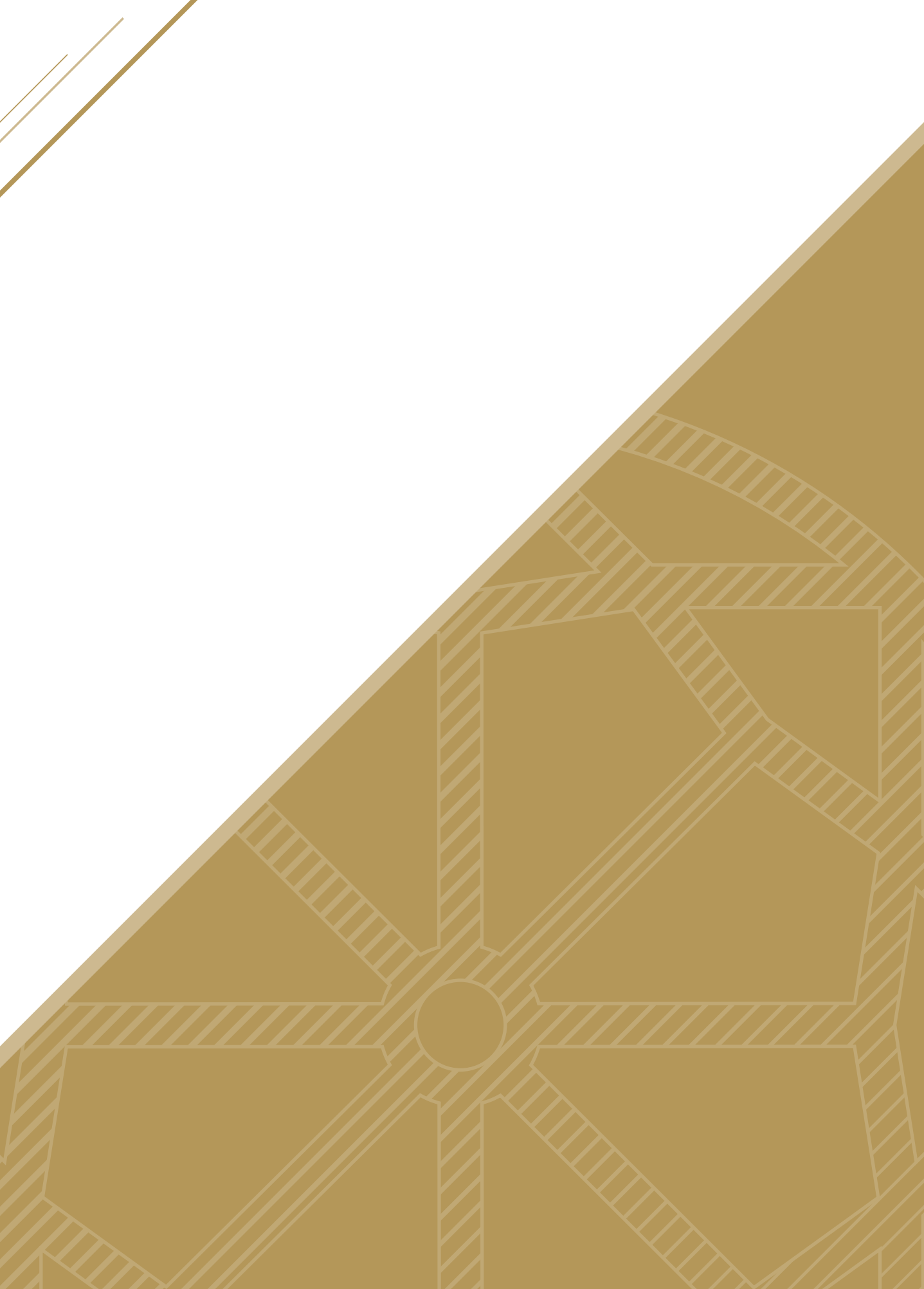

كلمة
النائب العام

المستشار/ علي محمد البلوشي
النائب العام لإمارة أبوظبي

واصلت النيابة العامة في أبوظبي تنفيذ منهجية التطوير عبر إطلاق حزمة متطورة من الخدمات الذكية والإلكترونية على مدار عام 2017، وذلك في إطار خطة التحول الرقمي وتطوير الخدمات المقدمة للمتعاملين، لتحقيق الأولوية الاستراتيجية لدائرة القضاء المتمثلة في تعزيز فاعلية واستدامة العمليات القضائية وضمان سهولة الوصول الشامل للخدمات، وتحقيق رؤية حكومة أبوظبي في التحول الرقمي.

وتمكنت النيابة العامة مع اعتماد سرعة الإنجاز كمؤشر أداء باعتباره جزء أصيل من العدالة، من الحفاظ وللعام السابع على التوالي، على نسبة إنجاز مرتفعة بلغت 99.9 بالمئة في التصرف بالقضايا المعروضة خلال عام 2017.

ويأتي الإنجاز الذي حققته النيابة العامة وحافظت عليه خلال السنوات الماضية، تنفيذا لتوجيهات سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة، رئيس دائرة القضاء في أبوظبي، بتطوير أداء وأساليب العمل في النيابة العامة، بما يسهم في تحقيق النقلة النوعية في أداء العمل النيابي من خلال التركيز على الجودة و التميز.

وشهد عام 2017 نقلة نوعية في عمل النيابة، من خلال إنشاء نيابة السياحة، والتي تختص بالقضايا البسيطة والمخالفات المرتكبة من قبل السياح لضمان سرعة الفصل فيها، إلى جانب المساهمة في إيجاد قاعدة بيانات واضحة للمسائل القانونية التي قد تواجه السائح خلال وجوده في الدولة، بما يدعم تطوير وإرساء منظومة نيابية وقضائية متخصصة وفق أرقى المعايير العالمية.

كما استحدثت نيابة متخصصة لتدابير الخدمة المجتمعية، تختص بمتابعة تنفيذ التدابير الصادرة عن محاكم الجنح في إمارة أبوظبي، استجابة لمتطلبات تطبيق القانون الاتحادي رقم 7 لسنة 2016 والقاضي بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات، وإدراج تدابير الخدمة المجتمعية في بعض أحكام الجنح بديلاً عن عقوبة الحبس الذي لا تزيد مدته على ستة أشهر أو الغرامة.

وتأتي تلك الخطوات الرائدة لتتكامل في أداء دور النيابة بتمثيل المجتمع والمحافظة على مصالحه من خلال ترسيخ سيادة القانون، ومواصلة جهودها بالعمل على إنشاء النيابات المتخصصة، بما يسهم في زيادة دقة التحقيقات وسرعة الإنجاز مع التسهيل على المتعاملين.

المحتويات

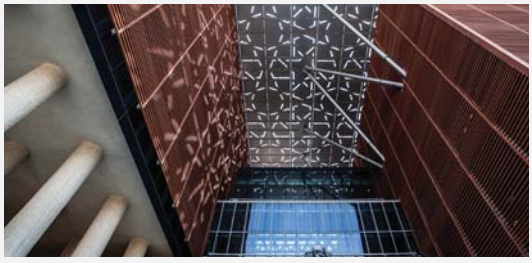

الخطة الاستراتيجية 2016 - 2020 22

أبرز إنجازات 2017 24

المؤشرات القضائية 2017 37

ملامح العام 2018 55

التقرير السنوي 2017

إعداد وتصميم: قطاع الاتصال المؤسسي والتعاون الدولي

جميع الحقوق محفوظة لدائرة القضاء في أبوظبي ©2017

@adjd_official

800 2353 adjd.gov.ae

مقدمة

واصلت دائرة القضاء- أبوظبي في عام 2017، تطوير مستوى الخدمات المقدمة في إطار جهودها لتنفيذ خطتها الاستراتيجية 2016-2020، التي استهدفت الانتقال إلى ثلاثة محاور أساسية مرتبطة بأولوياتها الاستراتيجية، تتمثل في التحول الرقمي الذكي في الخدمات لتعزيز تقديم خدمات عالية الجودة، وضمان جودة الخدمات القضائية، وتحقيق أعلى معايير متطلبات التميز القضائي.

وضعت دائرة القضاء نصب أعينها في تنفيذ خطتها الاستراتيجية، النهج القويم للقيادة الرشيدة برئاسة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة «حفظه الله»، والرؤية الحكيمة لصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، وتوجيهات سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة رئيس دائرة القضاء في أبوظبي، بالتطوير المستمر من أجل تقديم أفضل الخدمات بمعايير عالمية.

وأحرزت دائرة القضاء خطوات متقدمة نحو تنفيذ خططها التشغيلية التي تضمنت أكثر من 12 عملاً تطويرياً و 32 مشروعاً تشغيلياً علاوة على 11 مشروعاً مرتبطا بخطة إمارة أبوظبي، وفيما يتعلق بقياس وإدارة الأداء، اشتملت الخطط على أكثر من 130 مؤشرا تشغيلياً و 10 مؤشرات تطويرية و 10 مؤشرات موحدة على مستوى الإدارات الخدمية. وتعكس الإحصاءات والأرقام والمبادرات المنفذة في عام 2017، حجم العمل المنجز في تنفيذ مشاريع الخطة الاستراتيجية، لضمان المساهمة الفاعلة في تحقيق رؤية إمارة أبوظبي 2030.

وهنا نضع بين أيديكم التقرير السنوي الذي يستعرض أبرز إنجازات دائرة القضاء في عام 2017.

لمحة عامة

أنشئت دائرة القضاء بموجب القانون رقم 23 لسنة 2006 كدائرة مستقلة حيث حدد القانون الإطار العام لتشكيل وعمل الدائرة. وللهيكل التنظيمي لدائرة القضاء خصوصية حيث يقوم على ثلاثة أجنحة، هي: المحاكم أو القضاء، والنيابة العامة، والجهاز الإداري.

ونص القانون على إنشاء مجلس للقضاء برئاسة رئيس محكمة النقض. كما نص القانون على تشكيل محاكم ابتدائية ومحاكم استئناف ومحكمة نقض في إمارة أبوظبي، حيث تشكل المحاكم الابتدائية من دوائر مدنية وتجارية ودوائر جزائية وأخرى إدارية ودوائر أحوال شخصية إضافة إلى دوائر أخرى يتم تشكيلها بناء على توصية مجلس القضاء.

وتضمن القانون الشروط الواجب توافرها في من يتولى القضاء، كما أنشأ القانون نيابة عامة لإمارة أبوظبي يرأسها نائب عام، وعدد كاف من الأعضاء.

كما تأسست بموجب القانون إدارة التنفيذ والتي تعنى بتنفيذ الأحكام القضائية وتتولى الإعلانات القضائية، كما ألحقت بالدائرة إدارة أخرى تسمى إدارة التفتيش القضائي تتبع مجلس القضاء وتختص بإجراء التفتيش الدوري على القضاة وأعضاء النيابة العامة.

وأعطى القانون الحصانة الكافية للقضاة لتمكينهم من ممارسة أعمالهم دون تأثير أي جهة كانت عليهم في اتخاذهم لقراراتهم إضافة إلى مساءلة القاضي عند تجاوزه وتقصيره في إدارة مهامه.

قانون انشاء المحاكم

في 1968 صدر قانون المحاكم الذي نصّ على توزيع العمل القضائي بالإمارة على ثلاث دوائر، في أبوظبي والعين والظفرة وتعيين قاضيين لكل دائرة.

انشاء المحكمة الشرعية

في 1974 صدر قانون انشاء دائرة القضاء الشرعي لإمارة أبوظبي لتتولى تنظيم العمل القضائي في الإمارة.

انشاء دائرة القضاء

في 2006 صدر القانون المحلي رقم 22 الذي نص على أن تنشأ في إمارة أبوظبي دائرة للقضاء تتبع الحاكم مباشرة وتحل محل دائرة القضاء الشرعي.

أولاً: القضـاء

تتشكل المحاكم في دائرة القضاء من المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف ومحكمة النقض وهي موزعة على أنحاء إمارة أبوظبي في مناطق أبوظبي والعين والظفرة. بموجب القانون المشار إليه أعلاه، يتم تشكيل المحاكم في الدائرة على أساس قيمة الدعوى حيث تتشكل المحاكم الابتدائية من دوائر جزئية ودوائر كلية، وعلى أساس موضوع الدعوى (التخصص) حيث يوجد في المحاكم الدوائر المدنية والتجارية والجزائية ودوائر الأحوال الشخصية والدوائر الإدارية.

يشرف على القضاء مجلس القضاء الذي يعمل على تحقيق استقلالية القضاء من خلال مباشرة الاختصاصات المقررة له قانوناً، وينظر على وجه الخصوص في المسائل المتعلقة بتعيين القضاة وأعضاء النيابة العامة وترقيتهم ونقلهم وندبهم وإعارتهم وفق القوانين واجبة التطبيق، واتخاذ ما يلزم من إجراءات نحو تأديبهم، ويسهر على حسن أداء سير العمل القضائي، وإبداء الرأي في مشروعات القوانين المتعلقة بالقضاء والنيابة العامة بالإمارة. كما يشرف المجلس فنياً على محاكم الإمارة وإدارة التنفيذ وإدارة الحلول البديلة لفض المنازعات.

وتعمل إدارة التنفيذ وإدارة التفتيش القضائي المنشأتين بموجب نص القانون أيضاً كإدارتين متخصصتين لمساعدة الدائرة على تحقيق الاختصاصات المقررة لها، وذلك في مجال تنفيذ الأحكام القضائية وفي مجال متابعة شؤون القضاة وأعضاء النيابة العامة لتحقيق الاستقلال القضائي.

ثانياً: النيابة العامة

وفيما يتعلق بالنيابة العامة، باعتبارها جزءاً من السلطة القضائية، فقد نصت المادة العشرون من الفقرة الأولى من القانون رقم 23 لسنة 2006 على أن يكون للإمارة نيابة عامة تشكل برئاسة النائب العام وعدد كاف من الأعضاء، يعينون جميعاً بمراسيم أميرية.

تباشر النيابة العامة سائر الاختصاصات المقررة لها قانوناً، ويقتصر عليها وحدها حق تحريك الدعوى الجزائية في سائر أحوالها، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك. ويتبع النائب العام كل من المكتب الفني للنائب العام وجميع نيابات الإمارة.

الهيكل التنظيمي لدائرة القضاء

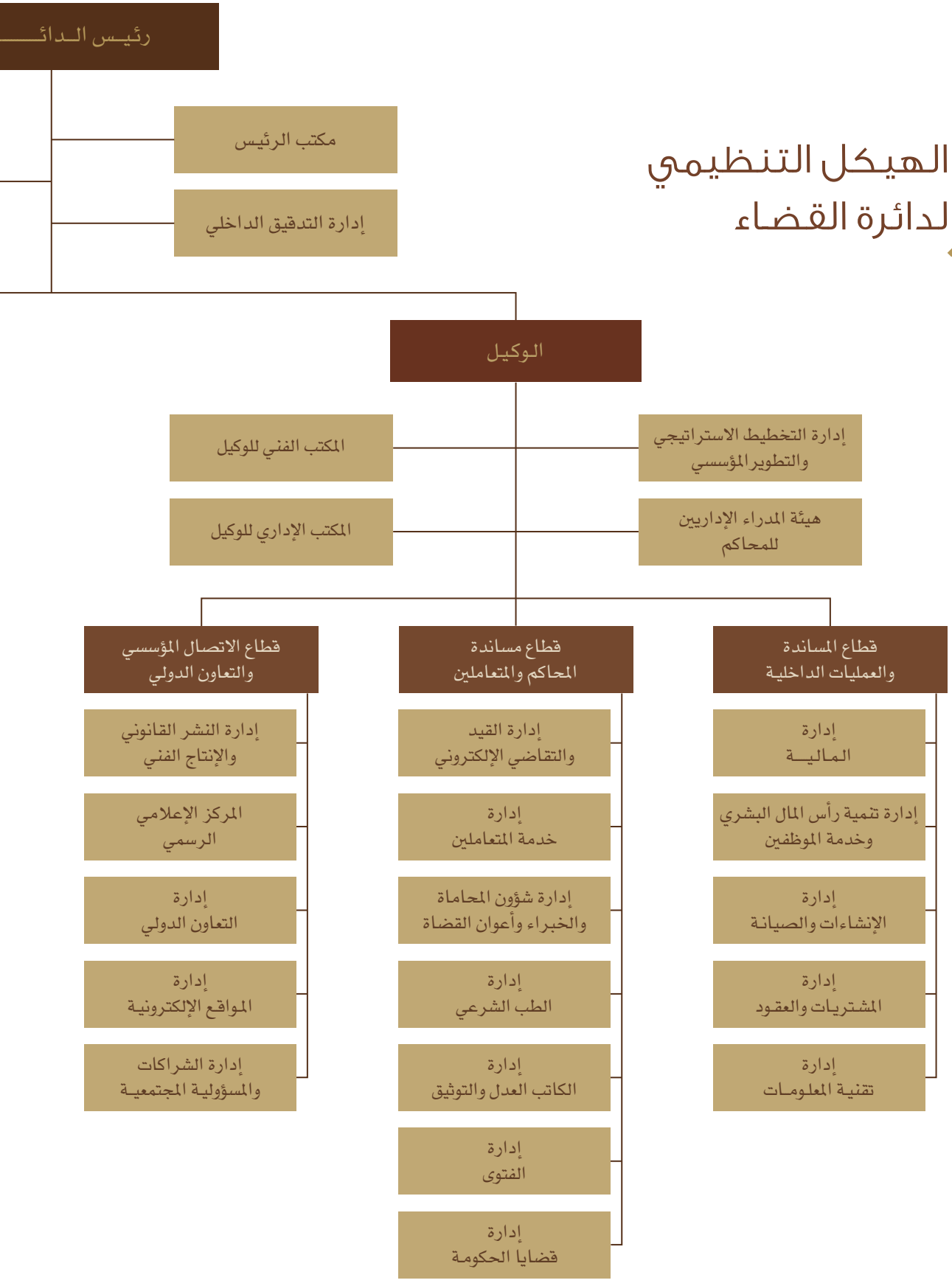

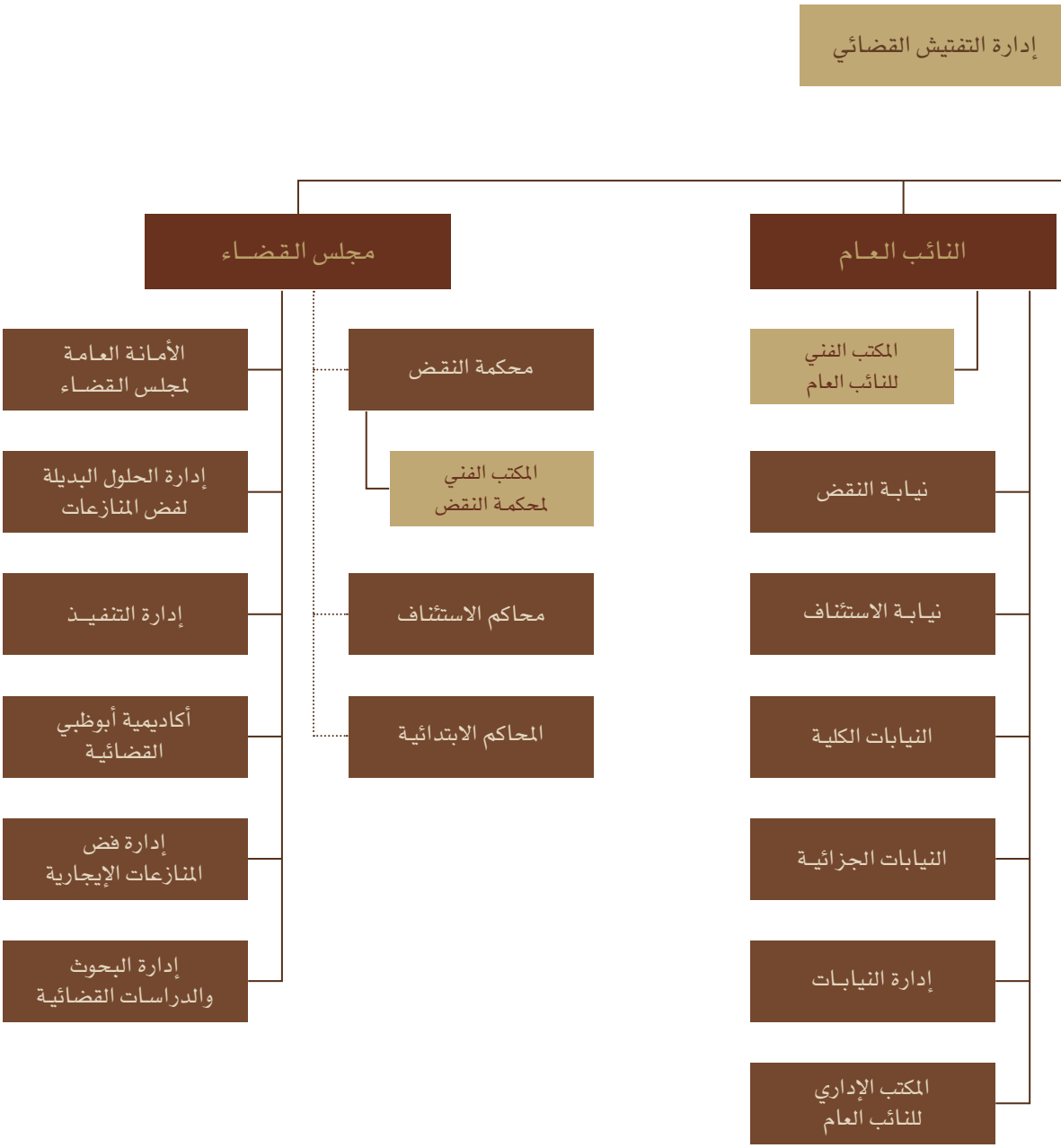
إدارة التفتيش القضائي
النائب العام
مجلس القضاء
المكتب الفني للنائب العام
نيابة النقض
نيابة الاستئناف
النيابات الكلية
النيابات الجزائية
إدارة النيابات
المكتب الإداري للنائب العام
محكمة النقض
المكتب الفني لمحكمة النقض
محاكم الاستئناف
المحاكم الابتدائية
الأمانة العامة لمجلس القضاء
إدارة الحلول البديلة لفض المنازعات
إدارة التنفيذ
أكاديمية أبوظبي القضائية
إدارة فض المنازعات الإيجارية
إدارة البحوث والدراسات القضائية

الخطة الاستراتيجية 2016 - 2020

الرؤيـة

التميز والفعالية في نظام قضائي مستقل وتقـديم خـدمـات عدلية عالمية الجودة

الرسالة

التمسك بسيادة القانون من خلال تحقيق العـدالـة وصيانة الحقوق ونشر السلام في المجتمع

القيـم

- الالتزام بالتميز
- العمل الجماعي
- خدمة الجمهور
- الاهتمام بالمتعاملين
- الاستقلالية
- العدالة
- النزاهة

برامج دائرة القضاء المساهمة في خطة الإمارة

الأولويات الاستراتيجية

تعـزيـز فاعليـة واسـتدامـة العمليات القضائية وضمان سهولة الوصـول الشامـل للخدمات

دعـم الكفاءات القضائيـة والإداريـة عبـر اسـتقـطاب الكوادر المواطنة والتدريب

الممكنات المؤسسية

القيـم

الالتـزام بالتميـز

العمل الجماعي

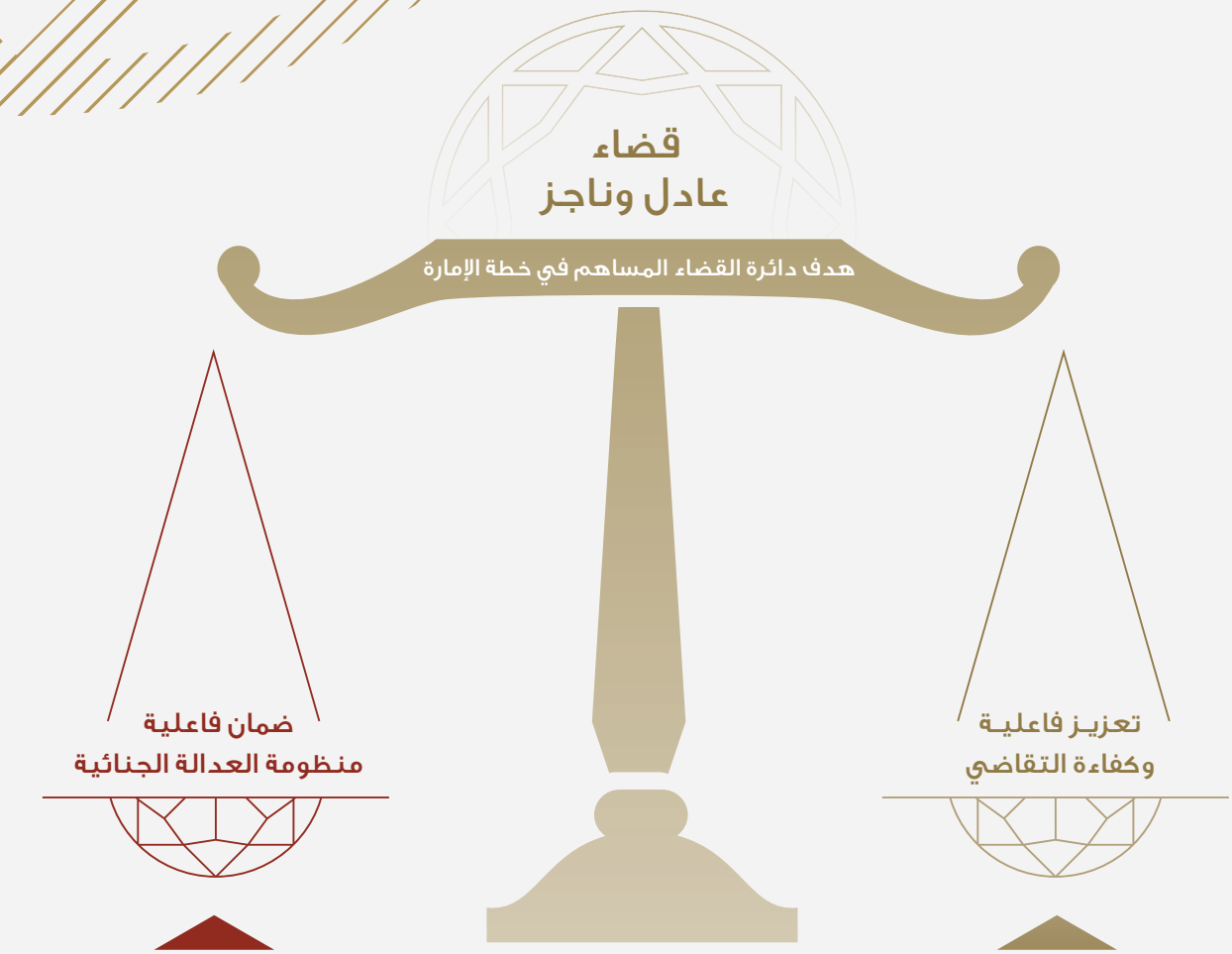
قضاء
عادل وناجز
هدف دائرة القضاء المساهم في خطة الإمارة
ضمان فاعلية
منظومة العدالة الجنائية
تعزيـز فاعليـة
وكفاءة التقاضي
المساهمة في الحفاظ على الأمن
عبر المشاركة المستدامة مع
مكونات المجتمع المحلي والدولي
الشركاء
ضمان جودة وإتساق الأحكام
وتميز الخدمات العدلية
تعزيز الحلول البديلة
في التقاضي
تقديم الخدمات
خدمة الجمهور
الاهتمام بالمتعاملين
الاستقلالية
العدالة
النزاهة

أبرز الإنجازات

دائرة القضاء تطلق خطط عملها التشغيلية للعام 2017

أطلقت دائرة القضاء في أبوظبي خطط العمل لعام 2017، وذلك في إطار تنفيذ استراتيجية إمارة أبوظبي والتكامل بين العمل القضائي والإداري نحو تحقيق أهدافها الاستراتيجية في قضاء عادل وناجز، وتقديم خدمات عدلية وفق أرقى الممارسات العالمية.

وأدرجت خطط العمل على مستوى 25 وحدة تنظيمية، واشتملت على العديد من التحسينات التي تم إدخالها على خطط عمل الإدارات، وذلك تلبية لمتطلبات التميز المؤسسي واشتراطات استمرارية الأعمال والتحول الرقمي للخدمات.

كما تضمنت الخطط المختلفة أكثر من 12 عملاً تطويرياً و 32 مشروعاً تشغيلياً علاوة على 11 مشروعاً بخطة إمارة أبوظبي، وفيما يتعلق بقياس وإدارة الأداء، اشتملت على أكثر من 130 مؤشراً تشغيلياً و 10 مؤشرات تطويرية و 10 مؤشرات موحدة على مستوى الإدارات الخدمية، إضافة إلى المؤشرات الاستراتيجية المعتمدة بخطة الإمارة، وتعمل الدائرة على تحقيق طموحاتها في الدمج بين كافة المحاور التطويرية، والتكامل بين العمل القضائي والإداري، وذلك في إطار استراتيجيتها في تجويد الأداء نحو تطبيق أفضل الممارسات العالمية في تقديم الخدمات العدلية والقضائية.

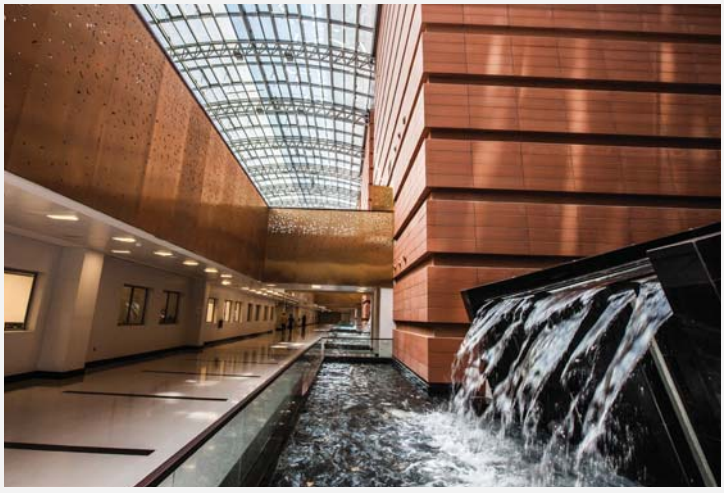

12
عملاً تطويرياً

32
مشروعاً تشغيلياً

11
مشروعاً بخطة إمارة أبوظبي

130
مؤشراً تشغيلياً

10
مؤشرات تطويرية

10
مؤشرات موحدة على مستوى الإدارات الخدمية

إطلاق مشروع التحول الرقمي

شهد عام 2017 إطلاق حزمة من الخدمات الذكية والإلكترونية المبتكرة في إطار تحقيق أهداف الدائرة الاستراتيجية المتمثلة في قضاء عادل وناجز، وتسهيل الوصول إلى العدالة، إضافة إلى تجويد خدماتها بما يتوافق مع توجهات القيادة الحكيمة في التحول نحو الخدمات الرقمية.

وقد شملت الخدمات التي تم إطلاقها، خدمة عقد جلسات التوفيق والمصالحة في القضايا المدنية والتجارية من خلال تقنيات التواصل عن بعد باستخدام تقنية الاتصال المرئي، والتي تعتبر الأولى من نوعها إقليميا، إضافة إلى خدمات الكاتب العدل الإلكترونية. وتتاح الخدمة أمام جميع أطراف الدعاوى، للاستفادة منها في التواصل عن بعد عبر الاتصال المرئي مع لجان التوفيق والمصالحة، من دون الحاجة للحضور إلى مقر الدائرة، إذ تستخدم التكنولوجيا الحديثة عبر التطبيقات الذكية، لإتمام إجراءات الصلح عن بعد، حسب الإجراءات والضوابط القانونية المتبعة، إضافة إلى إمكانية حجز موعد إلكترونياً. ويأتي توسع دائرة القضاء في إطلاق الخدمات الذكية والإلكترونية، انطلاقا من توجيهات القيادة الرشيدة بتطوير بنية إلكترونية وذكية تتكامل فيها الأنظمة والتقنيات الحديثة مع منظومتي العمل القضائي والخدمات العدلية.

وتعمل الدائرة وفق خطة للتحول الرقمي، إذ يتم عمل دراسة معمقة لكل خدمة من حيث ضوابطها التشريعية والقانونية، والآليات المتبعة إضافة إلى عمل مقاربة لتلك الضوابط مع التقنيات الحديثة المتوفرة والآليات المقترحة وصولاً إلى أفضل الممارسات في التحول الرقمي لكل من الخدمات القضائية والعدلية، علاوة على أهمية التحول الرقمي للخدمات في تحقيق الأولوية الاستراتيجية لدائرة القضاء المتمثلة بتعزيز فاعلية واستدامة العمليات القضائية وضمان سهولة الوصول الشامل للخدمات، والمساهمة الفاعلة في تحقيق رؤية حكومة أبوظبي 2030.

إطلاق أجندة السعادة للعام القضائي 2017 - 2018

تحت شعار «خدمتكم واجبنا وسعادتكم هدفنا»، أعلنت دائرة القضاء – أبوظبي عن إطلاق أجندة السعادة للعام القضائي 2017 - 2018، بالتوافق مع البرنامج الوطني للسعادة والإيجابية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وتتمحور الأجندة حول تعزيز ونشر السعادة والإيجابية بين موظفي الدائرة والمتعاملين، كجزء من دور دائرة القضاء في تحقيق أهم أولويات حكومة أبوظبي المتمثلة بتوفير مفردات السعادة للمجتمع من رخاء واستقرار.

وتتفق أجندة السعادة مع المحاور الرئيسة الثلاثة التي تم استحداثها، ويتمثل المحور الأول بمشاريع السعادة وتتضمن 5 مشاريع تنفيذية عن السعادة والإيجابية.

ويعتمد المحور الثاني على نشر ثقافة السعادة من خلال إدراج مجموعة من الأنشطة الإعلامية المختصة بهذا الجانب في الخطة الإعلامية لدائرة القضاء. فيما يتناول المحور الثالث «مقياس السعادة» عبر رصد مدى شعور المتعاملين بالسعادة والإيجابية في دائرة القضاء.

ويعمل القائمون على تنفيذ الأجندة في إطار تعزيز مسببات السعادة وتهيئة البيئة المناسبة لها، إذ تم استحداث مجلس السعادة في كل قطاع من قطاعات الدائرة ليكون مصدر للأفكار المبتكرة الداعمة لتحقيق السعادة المؤسسية، كما يتم القياس الدوري لمدى تحقيق تلك المشاريع أهدافها في إسعاد المتعاملين والموظفين من خلال وسائل عدة من أبرزها استطلاعات الرأي ومبادرة المتسوق السعيد.

قضاء اليوم الواحد

أطلقت دائـرة القـضـاء، مشروع «قضاء اليوم الواحد» الذي يحقق سرعة الفصل في القضايا، لاسيما في القضايا الجزائية البسيطة التي يمكن إحالة المتهم فيها من النيابة إلى المحكمة وصدور الحكم في اليوم نفسه، وكذلك في القضايا العمالية البسيطة، وكذلك في بعض القضايا المتعلقة بالقضاء الشرعي والتوثيق، وذلك بعد تجربتها وتلافي معوقاتها.

افتتاح مركز سعادة المتعاملين والموظفين

افتتحت دائـرة القضاء في عام 2017 مركز سعادة المتعاملين والموظفين، تزامناً مع الاحتفاء بيوم السعادة العالمي، الذي يصادف 20 مارس من كل عام.

ويوفر المركز العديد من الخدمات عبر مكاتب الخدمة الذاتية لإنجاز معاملات الكاتب العدل إلكترونياً، إلى جانب خدمات شركات الاتصالات والسفر والسياحة، فضلا عن مكتب إنجاز معاملات العديد من الجهات، ما يتيح إنجاز تلك الاجراءات والمعاملات داخل مبنى دائرة القضاء.

وجاءت تلك المبادرة تماشياً مع الخطط والمبادرات المدرجة بالبرنامج الوطني للسعادة والإيجابية، وما يتضمنه من برامج وسياسات لتحقيق السعادة في المجتمع، في حين تم تشكيل فريق إسعاد المتعاملين في دائـرة القضاء، والـذي يعمل على إنجـاز العديد من المهام، من بينها ابتكار حلول إبداعية في سبيل إسعاد المتعاملين، تعزيزا للبرنامج الوطني للسعادة والإيجابية وتحقيقا لرؤية القيادة الرشيدة بأن تكون السعادة أسلوب حياة ينعم به مجتمع الإمارات.

إطلاق المرحلة الأولى من مشروع الذكاء القضائي

جاء إطلاق المرحلة الأولى من مشروع « الذكاء القضائي»، تماشيا مع استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي التي تمثل الموجة الجديدة لتطور الأداء الحكومي بعد التحول الرقمي ضمن مئوية الإمارات 2071، وتحقيقاً للأولوية الاستراتيجية في تجويد الأداء القضائي وتسهيل الوصول إلى العدالة، على أن يتم إطلاق باقي المراحل تباعاً خلال الربع الأول من العام 2018.

وقد حققت الدائرة الريادة إقليمياً في توظيف الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلات (Machine Learning) في مجـالات العمل القـضـائي، إذ سيوفر المشروع لقيادات الدائرة ومتخذي القرار قاعدة بيانات تتضمن استنتاجات وتنبؤات متقدمة ذات نسبة دقة عالية جدا لمختلف الجهات المرتبطة بأعمال المحاكم الجزائية

%94

دقة التنبؤ بمدة الفصل في القضايا المنظورة لدى المحاكم الجزائية التي حققتها منظومة الذكاء القضائي لدائرة القضاء-أبوظبي في مرحلتها الأولى

والمدنية والنيابات ما يسهم بفاعلية في وضع خطط واستراتيجيات مستقبلية طموحة، وقادرة على توقع المعوقات والمتطلبات المستقبلية للعمل القضائي بواقعية، ووضع آليات للتعامل معها بنجاح.

ويهدف المشروع إلى زيادة كفاءة العمل القضائي في المحاكم والنيابات بمختلف تخصصاتها، وتحسين مستوى الخدمات المقدمة من قبل الدائرة مع التركيز على تخفيض النفقات والتكاليف التشغيلية، من خلال استخدام قدرات التنبؤات المستقبلية وتحليلات الذكاء الاصطناعي ومحاكاة السلوك البشري في تحليل البيانات القضائية المتاحة في الأنظمة التشغيلية.

وتضمنت المرحلة الأولى من المشروع تطبيق منظومة الذكاء القضائي في التنبؤ بمدة الفصل في القضايا المنظورة لدى المحاكم الجزائية من خلال خوارزميات متقدمة قادرة على التنبؤ بنسبة دقة تصل إلى 94%، ويعتبر نجاح الدائرة في تنفيذ هذه المرحلة، تطبيق عملي للمقدرات الفنية التي توفرها هذه المنظومة المتطورة، ما يعطي أفاقاً أوسع للطموحات المستقبلية في تطوير الخدمات القضائية والعدلية في الدائرة.

أما المرحلة الثانية من المشروع فتتضمن تحليل التنبؤات الخاصة بالمدد الزمنية للتقاضي في المحاكم المدنية وتحليل أنماط الجرائم وتكرارها.

إنشاء محكمة أحوال شخصية وتركات لغير المسلمين

استحدثت دائرة القضاء محكمة للأحوال الشخصية والتركات لغير المسلمين، انطلاقاً من الأولوية الاستراتيجية لدائرة القضاء في تعزيز فاعلية واستدامة العمليات القضائية وضمان الوصول الشامل للخدمات لجميع الفئات، بما يحقق العدالة الناجزة، ويرسخ ثقافة التسامح وقبول الآخر من خلال خلق بنية تحتية مؤسساتية تحت مظلة سيادة القانون.

وأسهمت تلك الخطوة في ترسيخ البنية المؤسساتية لثقافة احترام الاختلاف، خاصة أن المحكمة المستحدثة تختص بنظر قضايا غير المسلمين المتعلقة بالأحوال الشخصية مثل الطلاق وإثبات الزواج وإثبات النسب والحضانة والنفقة وغيرها، إضافة إلى قضايا المواريث والتركات، وهي قضايا تمس الجوانب الأساسية في حياة الأفراد وقيمهم الاجتماعية.

إنشاء مكتب تسجيل وصايا وتركات غير المسلمين

جاء استحداث مكتب تسجيل وصايا وتركات غير المسلمين في إطار جهود دائرة القضاء في أبوظبي نحو إنشاء بنية تحتية مؤسساتية تكرس قيم التسامح وقبول الآخر، وتتوافق مع البنية التشريعية في القانون الإماراتي، والثقافة المجتمعية التي تميز بها شعب دولة الإمارات، وينبثق عن تلمس الاحتياجات الواقعية لمكونات المجتمع في إمارة أبوظبي، ووضع الآليات المؤسساتية والتشريعية لحماية حقوق وحريات الأفراد وخصوصية انتماءاتهم واعتقاداتهم المختلفة تحت مظلة دستور الدولة الذي أكد على تمتع الأجانب بالحقوق والحريات المقررة في المواثيق الدولية.

ويدعم هذا التوجه تعزيز المكانة التنافسية لإمارة أبوظبي، وترسيخها كوجهة مثالية للإقامة والاستثمار، إضافة إلى الأثر الإيجابي في استقطاب أصحاب الخبرات المميزة للعمل والعيش في إمارة أبوظبي، خاصة أن دولة الإمارات تعد الأولى إقليميا والثالثة عالميا في استقطاب الخبرات الدولية وجذب العمالة الأجنبية الماهرة من مختلف دول العالم، ما شكل مصدر غنى ثقافي وحضاري، وبالتالي استوجب عمل متكامل على مختلف الصعد الاجتماعية والتربوية والمؤسساتية بما فيها القضائية والعدلية للحفاظ على هذه المكانة المتميزة من خلال نشر ثقافة التسامح.

تدشين محكمة ونيابة السياحة

في إطار تلبية التطور الذي يشهده قطاع السياحة في أبوظبي، تم تدشين مقر محكمة ونيابة السياحة في مطار أبوظبي الدولي، وذلك وفق توجيهات القيادة الرشيدة لتطوير بنية تحتية قضائية وعدلية تواكب احتياجات التطور الاقتصادي في الإمارة.

ويوفر وجود نيابة سياحة متخصصة قاعدة بيانات واضحة للمسائل القانونية التي يواجهها السائح، بما يسهم في وضع البرامج المناسبة للحد منها، وهي خطوة تضع الإمارة على خارطة العالم كواحدة من أفضل الوجهات السياحية، باعتبار مطار أبوظبي الأول عالميا في تقديم خدمات قضائية.

وتعمل نيابة السياحة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة لتوفير خدمات نوعية وفق أرقى الممارسات العالمية مع التأكيد على التمسك بسيادة القانون من خلال تحقيق العدالة وصيانة الحقوق والحريات، كما أن العمل على إنشاء النيابات المتخصصة، يعزز من تحصيل العاملين في المجالات النيابية المختلفة للخبرات المتراكمة، ما يسهم في زيادة دقة التحقيقات وسرعة إنجاز القضايا.

وفي محكمة ونيابة السياحة، يعد عامل الوقت من العوامل شديدة الأهمية في التعامل مع مخالفات السائحين نظراً لقصر مدة إقامتهم، فيما تمنح هذه الخطوة بعداً جديدا للسفر من وإلى وعبر مطار أبوظبي، إذ توفر الوقت والجهد الذي كان يستغرقه المسافر في حال اضطراره دخول الدولة لحل مشكلته، وذلك بفضل وجود وكيل نيابة على مدار الساعة لحل المشكلات واتخاذ القرارات المناسبة في المخالفات والجنح التي قد يتفاجأ بها المسافرين، وتؤدي إلى تعطيل سفرهم في حال عدم وجود خدمات قضائية داخل المطار.

تطبيق تدابير الخدمة المجتمعية كعقوبة بديلة

في إطار تنفيذ القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 2016، الذي تنص المادة 120 منه على أن الخدمة المجتمعية هي إلزام المحكوم بأن يؤدي أحد أعمال الخدمة المجتمعية في إحدى المؤسسات أو المنشآت، طبقت دائرة القضاء العقوبات البديلة في بعض المخالفات بدلاً من عقوبة الحبس، إذ تنوعت أعمال تنفيذ تدابير الخدمة المجتمعية بين الأعمال الإنسانية والتعليمية والبيئية والخدمية، والتي من المستهدف أن تسفر عن تغير حقيقي في توجهات المحكوم النفسية والفكرية، إضافة إلى تهذيب دوافعه وإصلاح سلوكه.

ويتم تنفيذ تدابير الخدمة المجتمعية في أحد أو بعض الأعمال التالية: حفظ أو تحفيظ ما تيسر من القرآن الكريم، محو الأمية، رعاية الأحداث، رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، نقل المرضى، تنظيف الطرق والشوارع والميادين العامة والشواطئ والروض والمحميات الطبيعية، تنظيف المساجد وصيانتها، تنظيم وتنظيف المنشآت الرياضية وبيع التذاكر، تنظيم وتنظيف وصيانة المكتبات العامة، زراعة وصيانة الحدائق العامة، تحميل وتفريغ الحاويات بالموانئ، معاونة الأفراد العاملين في الدفاع المدني في أعمالهم، أعمال البريد الكتابية، الأعمال الإدارية بالمراكز الصحية، الأعمال الكتابية وقيادة المركبات في مجال مراقبة الأغذية، وتعبئة الوقود، إضافة إلى أي أعمال أخرى تستهدف النفع العام.

ونص القانون الاتحادي رقم (7) للعام 2016 على أن تنفيذ التدابير المجتمعية يتم عبر التنسيق بين النيابة العامة لتدابير الخدمة المجتمعية والجهة التي تنفذ فيها، إذ يوجب القانون على الجهات رفع تقارير مفصلة عن أداء كل محكوم ينفذ عقوبته من خلالها، وسلوكه ومدى انضباطه والتزامه بأداء الخدمة المكلف بها لنيابة الخدمة المجتمعية، وبناء على هذه التقارير يمكن للنيابة في حال أخل المحكوم بتنفيذ الخدمة أن تتقدم إلى المحكمة بطلب تنفيذ عقوبة الحبس لمدة مماثلة لمدة الخدمة المجتمعية، أو إكمال ما تبقى منها.

إطلاق نظام المراقبة الشرطية الإلكترونية للمحكومين بالمراقبة

أطلقت القيادة العامة لشرطة أبوظبي بالتنسيق مع دائرة القضاء نظام المراقبة الشرطية الإلكترونية كبديل عن الحبس قصير المدة للجنح البسيطة على مستوى إمارة أبوظبي، إذ يستخدم السوار الإلكتروني لتحديد النطاق الجغرافي والأوقات والقواعد المفروضة على المشمولين بالمراقبة للتواجد بها أو الامتناع عنها بناءً على حيثيات الأحكام القضائية، وقرارات النيابة. وتحرص النيابة العامة في أبوظبي، على الاستخدام الأمثل للتقنيات الحديثة في تقديم خدمات قضائية وأمنية تتوافق مع أرقى الممارسات العالمية، وتمتلك بنية تحتية تقنية تتوافق مع الرؤية الطموحة لسمو رئيس الدائرة، وتعتبر الأحدث إقليميا.

ويسهم التحول الرقمي في تنفيذ المراقبة الشرطية للمحكومين، إيجاباً في تطبيق أحكام المراقبة، إذ تتميز بدقة البيانات التي توفرها في توضيح مدى التزام المحكوم بالقيود المطبقة عليه قانوناً خلال فترة المراقبة، ما يسهل اتخاذ القرار وصولاً لتحقيق هدف المشرع في منع إمكانية العودة لارتكاب الجريمة، إضافة إلى تحقيقه عدد من الأهداف الاجتماعية، أهمها المحافظة على الروابط الأسرية والاجتماعية للمحكوم، والمساهمة في تسريع إعادة اندماجه في المجتمع.

وتقدم النيابة العامة التسهيلات الإجرائية في إلزام المحكومين بارتداء السوار الإلكتروني، تأسيسا على البنية القانونية والفنية التي حددها المشرع الإماراتي، مع التأكيد على أن الأحكام القضائية ستحدد التتبع الإلكتروني كوسيلة إلزامية للمراقبة في بعض الحالات، بينما ستترك للسلطة التنفيذية تحديد الوسائل المستخدمة في حالات أخرى، وذلك بناء على عوامل عدة أهمها نوع الجريمة المرتكبة.

قسم التوثيقات يتولى إصدار إعلام الوراثة ويختصر مدة إنجازه إلى نصف ساعة

بدأت إدارة الكاتب العدل والتوثيقات بدائرة القضاء في أبوظبي خلال عام 2017 بتولي مهام إصدار إعلام الوراثة، وذلك بناء على قرار مجلس القضاء في إمارة أبوظبي بنقل تلك المهام من دائرة التركات بالمحكمة الابتدائية إلى قسم التوثيقات بحيث يتم إنجاز الإعلام خلال مدة لا تتجاوز نصف ساعة.

وتأتي تلك الخطوة بهدف الاستجابة إلى الاحتياج الواقعي إلى مستند إعلام الوراثة في العديد من الإجراءات الرسمية والمالية المستعجلة للورثة، حيث يصدر قسم التوثيقات إعلام الوراثة وعمل الإشهاد وحصر الورثة والأنصبة وتعيين الوصي في حالة وجود قصر ضمن الورثة وذلك في فترة زمنية لا تزيد عن نصف ساعة، وذلك نظراً لأن اعلام الوراثة إجراء توثيقي، ولا يحتاج إلى المرور بإجراءات التقاضي في حال عدم وجود نزاع.

وتنحصر متطلبات الإجراء الجديد في حضور أحد الورثة فقط مع اثنين من الشهود لتأكيد وفاة المورث وعلاقة الورثة به، على أن يقدم الأوراق الرسمية اللازمة مثل بيان الوفاة و خلاصة القيد، وبناء عليه يقوم قاضي التوثيقات المختص بعمل إعلام وراثة، واثبات أسماء الورثة مع بيان الأنصبة، وتحديد الوصي على القصر من الورثة.

ويفصل الاجراء الجديد إجراء الإشهاد وحصر الورثة عن إجراءات حصر الميراث التي لا تزال ضمن مهام دائرة التركات في المحكمة الابتدائية، باعتبار «إعلام الوراثة» إجراء توثيقي يتم من خلال المستندات والشهود ولا يتطلب حكم قضائي، مع إمكانية اللجوء إلى القضاء في حال وجود نزاع بين الورثة في تحديد المستحقين أو الأنصبة أو الوصي على الورثة القصر.

تسجيل معاملات الكاتب العدل والتوثيقات بالصوت والصورة

في عام 2017، دشنت دائرة القضاء خدمة ربط نظام الكاتب العدل بوسائط التسجيل المتعددة، حيث تم تركيب كاميرات خاصة في وحدات الكاتب العدل لتسجيل عملية اجراء وتصديق المعاملات بالصوت والصورة، وذلك في إطار سعي الدائرة نحو التميز المؤسسي، وتجويد الخدمات العدلية لتحقيق سهولة الوصول إلى الخدمات.

واستحدثت تلك الخاصية لتسجيل إجراءات إنجاز المعاملات بالصوت والصورة، للتأكد من تحقيق الموظف خلال تقديمه الخدمة لمعايير الجودة المعتمدة في دائرة القضاء، وسهولة وصول المتعامل إلى الخدمة المستهدفة، إضافة إلى أن كون التسجيل مرجعا في تقييم الأداء وتجويد الخدمات، علماً بأن التسجيل سيكون مرتبطا بكل معاملة على حدة، مع الحرص على وضع لوحات تنبه المتعاملين لوجود تسجيل بواسطة الكاميرات.

تخصيص فرع كاتب العدل بدائرة التنمية الاقتصادية لتصديق العقود

خصصت دائرة القضاء، فرع كاتب العدل بدائرة التنمية الاقتصادية، لتصديق العقود بجميع أنواعها، بعد إدخال المعاملة إلكترونياً عبر الموقع الإلكتروني للدائرة، والموافقة عليها قبل حضور المراجع إلى الفرع لإتمام عملية التصديق.

وتتضمن إجراءات تصديق العقود بجميع أنواعها، تقديم الطلب إلكترونياً عبر الموقع الإلكتروني لدائرة القضاء، ومن ثم الحصول على الموافقة وإخطار المتعامل بذلك، ليتم تسديد الرسوم إلكترونياً، على أن يتوجه المراجع عقب ذلك لفرع الكاتب العدل للتصديق، ما يتيح إنجاز المعاملة من دون أي أوقات انتظار.

إطلاق خدمة الرؤية الالكترونية للمحضونين

شهد عام 2017 إطلاق خدمة الرؤية الإلكترونية للمحضونين، والتي تمكن أحد أطراف الرؤية من التواصل مع المحضونين عبر وسائل الاتصال الحديثة الصوتية أو المرئية.

وفي هذا الإطار ركزت الدائرة اهتماماتها لحماية حقوق الطفل وعدم المساس بها، بما يضمن تنشئته تنشئة سليمة تعود بالنفع على المجتمع، فضلا عن التركيز على توظيف التقنيات الحديثة التي تضمن التطوير والتحسين المستمر لجميع الخدمات المقدمة، انطلاقاً من توجيهات سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير شؤون الرئاسة، رئيس دائرة القضاء، بالعمل المستمر على تطوير وتجويد الخدمات.

وتصب خدمة الرؤية الإلكترونية، في مصلحة جميع أطراف الرؤية، لما توفره من سهولة التواصل في الحالات التي يصعب معها الرؤية المباشرة، وفق ضوابط وإجراءات محددة بإشراف مركز رؤية المحضونين، فضلا عن كونها منوطة بمراعاة تحقيق مصلحة المحضون، إذ أكد مجلس القضاء على أهمية تفعيل أحكام المادة 12 من القرار الوزاري في شأن لائحة تنظيم رؤية المحضونين، التي تنص على أنه يجوز للقاضي عند وجود مصلحة معتبرة للمحضون أن يتخذ قراراً مسبباً بتحديد عدد مرات الرؤية، كما يجوز له الإذن بالتواصل عبر وسائل الاتصال في أوقات يحددها. وهناك اعتبارات يتم مراعاتها عند الإذن بهذا النوع من التواصل، إذ لا يكون الإذن بالتواصل مع المحضون عبر الوسائل التقنية الحديثة، إجراءً بديلاً عن الرؤية المباشرة التي تتحقق بها صلة الرحم الحقيقية بين المحضون وذوي قرابته، وإنما هو إجراء مواز ومكمل للرؤية المباشرة لا يقوم مقامها ولا يضيق من مداها، ويكون منوطاً بمراعاة تحقيق مصلحة المحضون، وحرمة الحياة الخاصة بالطرف الحاضن ومحيطه.

خدمة توصيل عقود الزواج بالبريد

أطلقت دائرة القضاء خدمة توصيل عقود الزواج المبرمة خارج مقار الدائرة، عبر شركة «آرامكس»، وذلك في إطار جهودها لتحسين جودة الخدمات المقدمة للمتعاملين. ويأتي المشروع كمرحلة أولى ضمن خطة تستهدف إمكانية توصيل جميع عقود الزواج الداخلية والخارجية في مراحل لاحقة، ومن دون الحاجة إلى مراجعة المقار، بما يسهم في تحقيق الأولوية الاستراتيجية للدائرة المتمثلة بضمان سهولة الوصول الشامل للخدمات. ويتيح قسم عقود الزواج بإدارة الكاتب العدل والتوثيق خيارين أمام المتعاملين، الأول إجراء عقد الزواج داخل إحدى وحدات القسم، عبر عشرة أفرع موزعة على مستوى إمارة أبوظبي، والخيار الثاني يتيح إمكانية إبرام عقد زواج خارجي، حيث ينتقل المأذون الشرعي إلى مكان وجود أطراف العقد.

إطلاق خدمة «برايل» لأصحاب الهمم في الكاتب العدل

أطلقت دائرة القضاء خدمة جديدة لفئة المكفوفين من أصحاب الهمم، تمكنهم من قراءة المحررات المقدمة للتصديق لدى كاتب العدل من خلال طباعتها بطريقة «برايل»، وذلك بالتزامن مع «اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة»، الذي يصادف الثالث من ديسمبر من كل عام.

ويأتي هذا المشروع تعزيزاً لقيم الدائرة في خدمة الجمهور، والاهتمام بالمتعاملين بمختلف فئاتهم، لتحقيق الأولوية الاستراتيجية المتمثلة في تعزيز فاعلية العمليات القضائية. وتتيح الخدمة الجديدة ميزة نوعية لأصحاب الهمم لإنجاز تصديق المعاملات لدى كاتب العدل، بعد الاطلاع على تفاصيل المحرر بشكل دقيق عبر استخدام الطابعات المخصصة للطباعة بطريقة «برايل»، وذلك ضمن حزمة من الخدمات التي توفرها دائرة القضاء لأصحاب الهمم، والتي من بينها خدمة الإرشاد والمرافقة إلى وجهاتهم في مقار الدائرة.

تطبيق نظام «العمل عن بعد» في الكاتب العدل

بدأت دائرة القضاء في أبوظبي، تطبيق نظام «العمل عن بعد»، بما يتيح لعدد من موظفي كاتب العدل إنجاز مهامهم الوظيفية من دون الحاجة للحضور إلى مقر العمل، بما يعزز أساليب العمل المرنة، التي تستند إلى استخدام التكنولوجيا كأداة تمكينية لتعزيز الإنتاجية والوصول إلى أعلى مستوى من المهنية في تقديم الخدمات، بما يضمن تحقيق الأولوية الاستراتيجية للدائرة المتعلقة بتعزيز فاعلية واستدامة العمليات القضائية وضمان سهولة الوصول الشامل للخدمات.

وتأتي تلك الخطوة في إطار مواصلة دائرة القضاء تطوير آليات العمل والإجراءات المتبعة بما يتماشى مع توجهات حكومة أبوظبي، وانطلاقاً من توجيهات سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير شؤون الرئاسة، رئيس دائرة القضاء، باعتماد أحدث الوسائل والتقنيات لضمان تقديم الخدمات وفق أرقى المعايير العالمية.

وتشمل الإجراءات المتبعة للعمل عن بعد، الاستناد إلى شبكة خاصة للدائرة تتيح للموظفين المعنيين التواصل في الوقت ذاته عبر الصوت والرسائل المكتوبة والمسموعة والمرئية عبر الهاتف المحمول، كما تتيح لمسؤول فريق العمل تلقي رسائل حول كل ما يقدمه الفريق بشكل مستمر، إضافة إلى التعليمات والتكليفات ومتابعة المهام على مدار الساعة، ويتجاوز هذا عقد الاجتماعات التقليدية كما يدعم النهج التعاوني في العمل ما يسمح للموظفين بإجراء واستقبال المكالمات عبر الفيديو وتبادل الوثائق على أي نوع من أجهزة الكمبيوتر والهواتف المحمولة.

الزيارات والأنشطة المجتمعية

وفد دائرة القضاء في أبوظبي يزور وزارة العدل الأمريكية

بناء على توجيهات سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير شؤون الرئاسة، رئيس دائرة القضاء في أبوظبي، بالاطلاع على أفضل الممارسات العالمية لقطاع الخدمات القضائية والعدلية، وتعزيز الخبرات المحلية من خلال تبادل الزيارات مع مختلف المؤسسات العالمية المتخصصة، قام وفد من دائرة القضاء في أبوظبي بزيارة إلى وزارة العدل بالولايات المتحدة الأمريكية، اطلع خلالها على الممارسات المعتمدة لديهم في إدارة المنشآت الإصلاحية، كما تعرف على برامج تطوير الخدمات الإصلاحية في عدد من الولايات الأمريكية.

وكان وفد من دائرة القضاء يترأسه سعادة المستشار يوسف سعيد العبري، وكيل دائرة القضاء في أبوظبي، قد زار المؤسسات القضائية والمنشآت العقابية في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك في إطار تعزيز التعاون مع الشركاء الدوليين، والاطلاع على أفضل الممارسات العالمية لتخفيض نسب معاودة الجريمة من خلال برامج متخصصة لانتقال المفرج عنهم بشكل سليم من السجن إلى المجتمع، حيث يعتبر النجاح في دمج السجناء بالمجتمع جزءاً أساسياً وفعالاً من مكافحة الجريمة.

وفد من دائرة القضاء يزور السويد ويطلع على تقنيات التقاضي الإلكتروني

زار وفد من دائرة القضاء في أبوظبي، مملكة السويد، اطلع خلالها على الممارسات المعتمدة لديهم في أتمتة الخدمات القضائية والتقاضي الإلكتروني، وبرامج الإيداع والعلاج السلوكي للأحداث وغير المسؤولين قانونياً.

وزار الوفد المؤسسات القضائية والنيابية والمنشآت العقابية العلاجية للمجرمين من فئتي الأحداث وذوي الإعاقات العقلية في مملكة السويد، وذلك في إطار تعزيز التعاون مع الشركاء الدوليين، والاطلاع على أفضل الممارسات العالمية وصولاً إلى تحقيق معايير التميز القضائي.

وتضمن اليوم الأول من الزيارة، التعرف إلى نظام التقاضي في محكمة سفيا الاستئنافية التي تعتبر الأكثر حداثة في السويد في استخدام تقنيات التقاضي الالكتروني، كما تعرف على الدور الاشرافي لوزارة العدل على السلطات المحلية، واطلع على نظام المحاكم السويدية ودور المحكمة العليا ووظيفتها.

وتضمنت جولة وفد دائرة القضاء في يومها الثاني زيارة لمكتب المدعي العام لمدينة ستوكهولم، اطلع خلالها على عملية مقاضاة الأحداث والمجرمين ذوي الإعاقات العقلية ونظام العقوبات الخاصة بهذه الفئة.

وفد دائرة القضاء في أبوظبي يطلع على نظام حوكمة المؤسسات القضائية في الدنمارك

اشتملت الزيارات في عام 2017 على زيارة وفد من دائرة القضاء إلى مملكة الدنمارك، وذلك في إطار تعزيز التعاون مع الشركاء الدوليين، والاطلاع على أفضل الممارسات العالمية وصولاً إلى تحقيق معايير التميز القضائي.

وتضمن اليوم الأول من الزيارة، لقاء مع وزيرة العدل الدنماركية، تم خلاله تقديم شرح حول أسس النظام القضائي ، ومن ثم لقاء مستشاري حقوق الطفل وتعرف على كيفية حماية حقوق الطفل في نظام العدالة الدنماركي، ومراكز إيداع غير المسؤولين جنائياً من الأحداث والمصابين بأمراض عقلية أو نفسية أو انفعالية، وآليات العلاج النفسي والعصبي لهم.

وتضمن اليوم الثاني من الزيارة جولة في محاكم الدانمارك التقى خلالها الوفد عدداً من المدراء التنفيذيين، وتعرف على أسس الحوكمة في إدارة المحاكم والجهات القضائية والعدلية، والخطط المستخدمة للتدريب للقضاة والعاملين في القطاع الإداري في المحاكم لضمان مستوى عالي من الكفاءة من خلال التطوير المهني المستمر، إضافة إلى أفضل الممارسات في أتمتة العمليات القضائية، والاستغلال الأمثل للتكنولوجيا في خدمة تطور قطاع القضاء.

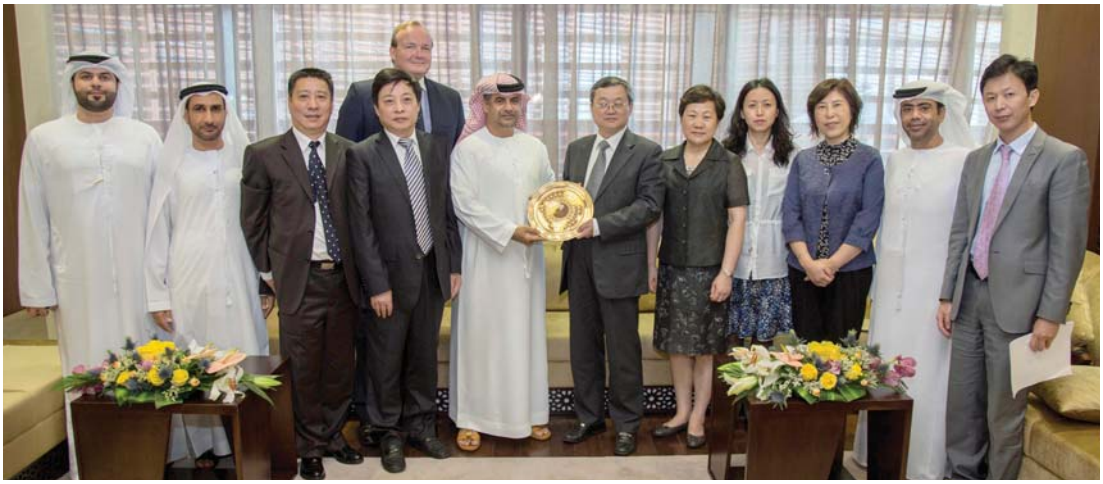

دائرة القضاء في أبوظبي تستقبل وفد محاكم شنغهاي

استقبلت دائرة القضاء في أبوظبي، وفدا من محاكم شنغهاي الصينية، وذلك في إطار تعزيز علاقات التعاون وتبادل الخبرات بين المؤسسات القضائية والعدلية.

واطلع الوفد خلال الزيارة، على أحدث الأنظمة الإلكترونية المتخصصة في عمل محاكم أبوظبي، ونظام إدارة القضايا والاستعلام عن الدعاوى والقيد عن بعد، ودورها في تحقيق الأولوية الاستراتيجية لدائرة القضاء بتعزيز فاعلية واستدامة العمليات القضائية وسهولة الوصول الشامل للخدمات .

وتعرف إلى الأنظمة الإلكترونية المتخصصة في عمل النيابات ، كنظام النيابة العامة الذي يمكّن من استيعاب تدفقات العمل المركبة والمعقدة بالاستفادة من سنوات من الخبرة المتراكمة في مجال الخدمات القانونية والقضائية، ويسهم في توفير حلول ميسرة وسريعة من شأنها المساعدة على تقديم الخدمات إلى الأطراف المعنية، فضلا عن توفير قناة جديدة لخدمة المتعاملين من خلال الخدمات الإلكترونية التي تسمح بالوصول السريع إلى خدمات النيابة، وتوفير تقارير ذكية تتضمن قياس مؤشرات الأداء الرئيسية التي توفر نظرة أفضل وأشمل لتدفقات سير العمل لمختلف أنواع القضايا.

وفد من دائرة القضاء في أبوظبي يزور أطفال مركز الإمارات للتوحد

زار وفد يمثل مختلف القطاعات والإدارات التابعة لدائرة القضاء في أبوظبي، مركز الإمارات للتوحد في أبوظبي، وذلك في إطار استراتيجية الدائرة في خدمة المجتمع والتواصل الفعال مع مختلف قطاعاته ومؤسساته، وضمن خطة متكاملة أعدتها الدائرة للتفاعل مع مبادرة عام الخير.

وتأتي الزيارة ضمن مبادرات المسؤولية المجتمعية في قطاع الاتصال المؤسسي والتعاون الدولي للتفاعل مع مبادرة عام الخير 2017، وتهدف إلى تقديم الدعم النفسي والمعنوي للأطفال المصابين بالتوحد، إضافة إلى نشر التوعية حول التوحد وكيفية التعامل مع المصابين بهذا المرض.

قضاء أبوظبي تدعم أصحاب الهمم بسوق خيري لمنتجاتهم

نظمت دائرة القضاء في أبوظبي سوقاً خيرياً لمنتجات أصحاب الهمم، تحت شعار «دعمكم يساوي الكثير من نجاحهم»، وذلك انطلاقاً من مسؤوليتها المجتمعية وضمن مبادراتها لعام الخير 2017.

ويهدف السوق الخيري إلى تعزيز جهود دمج فئة ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع، وتشجيع ودعم مشاريعهم ومنتجاتهم، وشهد السوق الذي أقيم بمقر الدائرة في أبوظبي بالتعاون مع مركز زايد الزراعي للتنمية والتأهيل بمؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية، إقبالاً كبيراً من الموظفين والمراجعين الذي حرصوا على المشاركة وشراء المنتجات المعروضة، والتي اشتملت على منتجات زراعية عضوية من خضروات وفواكه، إلى جانب مشغولات ومنتجات يدوية، في حين سجلت نسبة مبيعات المنتجات 100%.

المؤشرات القضائية 2017

يقدم هذا القسم تقريراً للمؤشرات العامة لحركة التقاضي أمام محاكم أبوظبي على اختلاف درجاتها الابتدائية والاستئناف والنقض بالإضافة إلى الإحصائيات الخاصة بالنيابة العامة والوحدات المساندة الرئيسية وتشمل أعمال الكاتب العدل والتوثيقات، تنفيذ الدعاوى، الإعلانات القضائية، قضايا الحكومة، والخبرة.

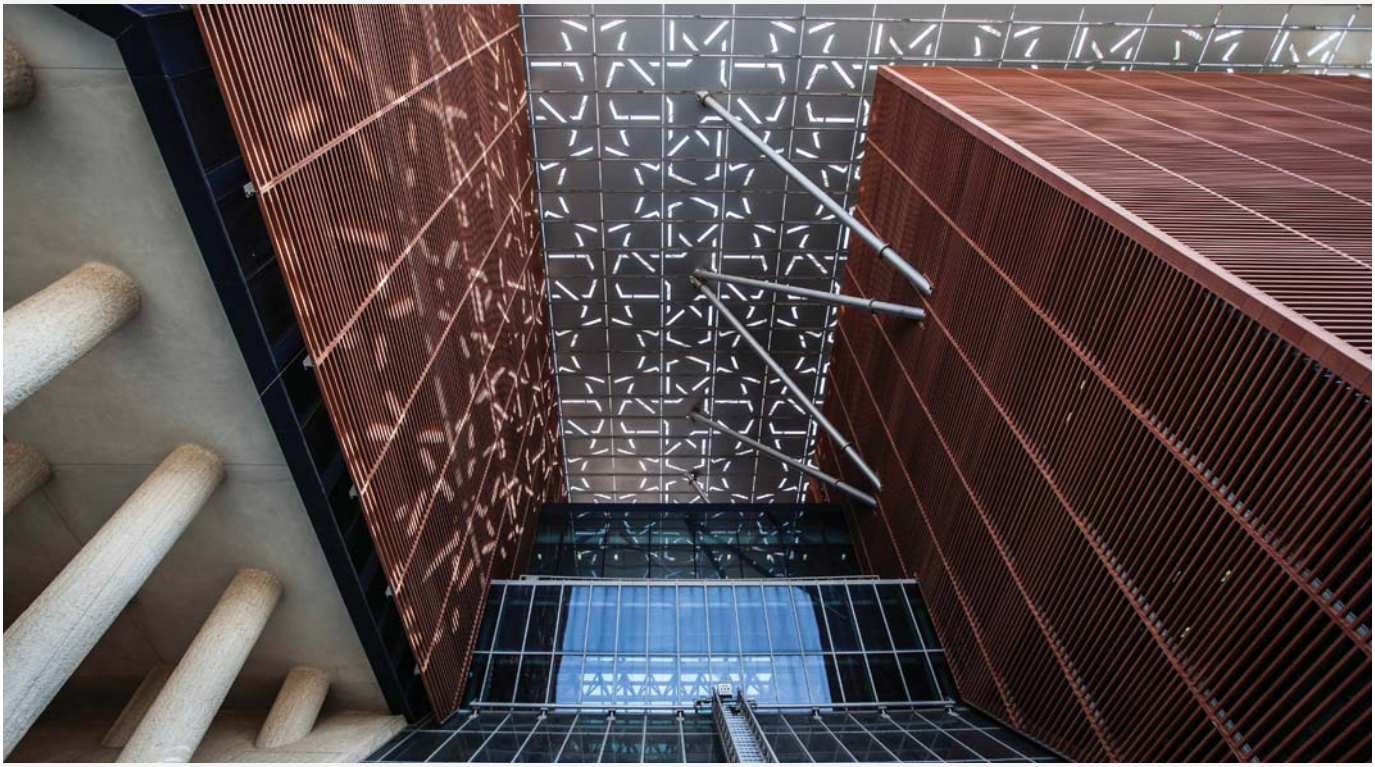

1

المحاكم
المؤشرات العامة

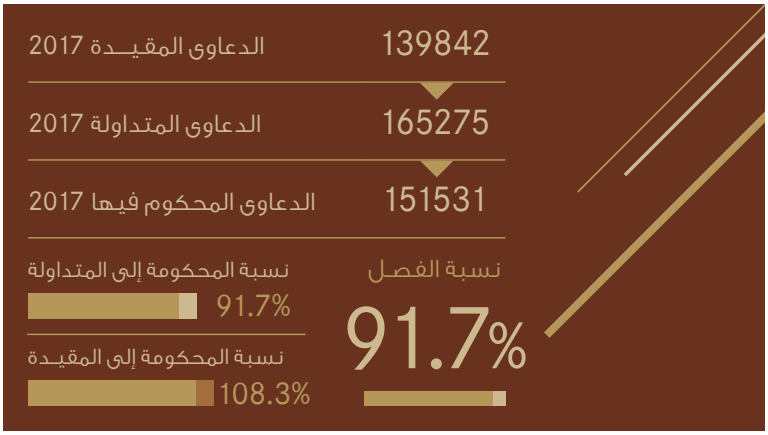

أظهرت الإحصاءات العامة لمحاكم دائرة القضاء في إمارة أبوظبي بمختلف درجات التقاضي الابتدائية والاستئناف والنقض، أن عدد الدعاوى المقيدة الجديدة بلغ 139842 دعوى جزائية وغير جزائية في عام 2017، مقابل 138922 دعوى في العام السابق 2016، بارتفاع بسيط في عدد الدعاوى المقيدة بعدد (242) دعوى وبنسبة 0.7%.

وتبين الإحصاءات أن أعلى ارتفاع سجل في قيد الدعاوى العمالية بنسبة 59%، تلتها الدعاوى التجارية بنسبة 54%، ومن ثم الدعاوى الإدارية بنسبة 36% .

وسجلت الدعاوى المدنية أكبر انخفاض بنسبة -15%، الجزائية بنسبة -9%، ثم الإيجارات بنسبة -5%، فيما انخفضت نزاعات الأحوال الشخصية بنسبة -1%.

وسجلت الدعاوى العمالية المحكوم فيها ارتفاعا بنسبة 32% عند المقارنة بين العام 2017 والعام السابق، تلتها الدعاوى التجارية بنسبة 29% ثم الدعاوى الإدارية بنسبة 24%، ونزاعات الأحوال الشخصية بنسبة 2%. أما الدعاوى الإيجارية والمدنية والجزائية فقد انخفض عدد الأحكام فيها بنسب -22% و -12% و -4% على التوالي.

وحققت المحاكم نسبة فصل في درجات التقاضي الثلاث بلغت 92% من الدعاوى المتداولة المعروضة أمام القضاة، وبذلك تكون محاكم الدائرة من خلال العمل المتفاني للسادة القضاة والمساندة الإدارية لعملهم، تمكنت من الحفاظ على التميز في ارتفاع نسبة الفصل في النزاعات طيلة السنوات الماضية بنسب تفوق التسعين بالمائة.

مؤشر المدد الزمنية لدعاوى المحاكم – الدوائر غير الجزائية التي تم الفصل بها ضمن الزمن المحدد لها

يبين الجدول أدناه عدد الأيام التي تستغرقها الدعاوى بمختلف مراحل التقاضي خلال عام 2017 وأظهرت الإحصائية أن ما يقارب 85% منها يتم إصدار الحكم في أقل من 120 يوماً.

درجة التقاضي	0-30 يوم	31-60 يوم	61-90 يوم	91-120 يوم
المحاكم الابتدائية	14.50%	20.77%	16.72%	11.94%
محاكم الاستئناف	6.51%	34.38%	18.88%	10.87%
محكمة النقض	2.39%	24.12%	22.49%	14.29%
التنفيذ	36.30%	22.81%	16.98%	54.8%
نسبة الدعاوى المحكومة بأقل من 120 يوم				**84.53%**

تم قياس معدل مدة الحكم بالأيام نسبة إلى المستهدف في استراتيجية دائرة القضاء التي تهدف إلى تحقيق سرعة الفصل في الدعاوى مع الحفاظ على جودة الأحكام ودقتها، كما يبين الجدول الآتي:

مؤشرات النشاط الإحصائي للمحاكم حسب درجات التقاضي

درجة التقاضي	معدل الحكم ضمن المستهدف	معدل الحكم خارج المستهدف
المحاكم الابتدائية	%66.5	%33.5
محاكم الاستئناف	%74.7	%25.3
محكمة النقض	%70.6	%29.4
التنفيذ	%79.2	%20.8

1.1

المحاكم
المحاكم الابتدائيـة

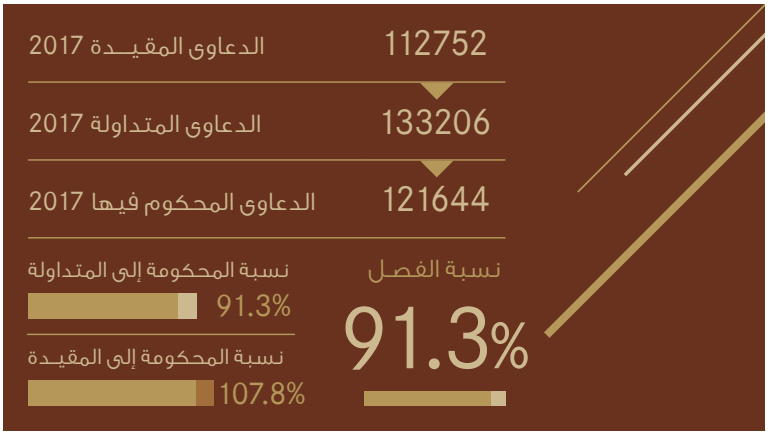

تضمن دائرة القضاء وصول خدماتها القضائية والعدلية إلى جميع مناطق إمارة أبوظبي لتوفير الوقت والجهد على المتعاملين، وتحقيقاً لأولويتها الاستراتيجية المتمثلة بتعزيز فاعلية واستدامة العمليات القضائية وضمان سهولة الوصول الشامل للخدمات.

وتجسيدا لهذا التوجه، توجد في منطقة أبوظبي، محكمة أبوظبي الابتدائية وتتبعها المحكمة التجارية والمحكمة العمالية، إلى جانب محاكم الوثبة، الرحبة، بني ياس، المرور، الإقامة والجنسية، والبلدية.

وفي منطقة العين توجد المحاكم الابتدائية في كل من مدن العين، اليحر والوقن.وفي منطقة الظفرة توجد محاكم الظفرة، الرويس، المرفأ، السلع ودلما.

تستحوذ المحاكم الابتدائية في منطقة أبوظبي على 68.5% من حجم قيد الدعاوى، تليها محاكم منطقة العين بنسبة 28.3%، ومنطقة الظفرة بنسبة 3.2%.

وتمكنت محاكم منطقة أبوظبي من الفصل في 89.2% من الدعاوى المتداولة المعروضة أمامها، وحققت محاكم منطقة العين نسبة 96%، فيما سجلت المحاكم في منطقة الظفرة نسبة 98.1%.

مؤشر المدد الزمنية لدعاوى المحاكم «الدوائر غير الجزائية» في المحاكم الابتدائية 2017 التي تم الفصل بها ضمن الزمن المحدد لها

نوع الدعوى	الزمن المستهدف للفصل (يوم)	ضمن المستهدف	خارج المستهدف
إيجاري	-	-	-
أحوال شخصية	120	68.8%	31.2%
إداري	120	60.5%	39.5%
تجاري	150	45.2%	54.8%
عمالي	120	57.1%	42.9%
مدني	120	69.5%	30.5%
الاجمالي الكلي		**74.2%**	**25.8%**

1.2

المحاكم
محاكم الاستئناف

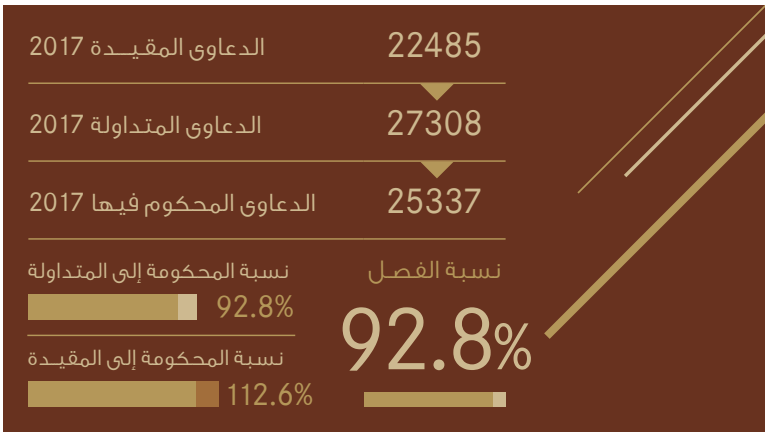

سجلت محاكم الاستئناف الثلاث بأبوظبي والعين والظفرة 22485 استئنافا عام 2017 بارتفاع نسبته 22% مقارنة بالعام السابق(18399)، في حين بلغ المتداول منها 27308 استئنافات بارتفاع نسبته 21% مقارنة بالعام السابق(22498). وحقق الفصل في الاستئنافات المعروضة نسبة 92.8% بارتفاع عن النسبة المحققة في العام السابق (90.4%).

واستحوذت الاستئنافات المقيدة في المادة الجزائية على نسبة 61% من إجمالي القيد، ثم التجاري 13%، الأحوال الشخصية والتركات 10%، العمالية 7%، الإيجارات بنسبة 5%، والمدني 4%.

وتعكس أعداد الاستئنافات وعياً متزايداً لدى الجمهور بإجراءات التقاضي والحقوق الممنوحة قانونا للمتقاضين وأهمها حق الطعن في الأحكام، في حين تعمل دائرة القضاء جاهدة على تيسير حالات المتعسرين من دفع تكاليف الاستئناف ومساعدتهم قانونيا، فضلا عن التكفل في بعض الجوانب بتكليف محامين وخاصة في الطعون الجنائية لضمان وصول الحقوق إلى أصحابها.

ويعد مؤشر نسبة الأحكام الابتدائية القطعية غير الملغاة في محاكم الاستئناف من النسب العالمية المتقدمة التي تدل على سرعة البت في الحقوق مع مراعاة جودة الأحكام الصادرة، إذ بلغ نسبة 91% (وتفاصيل أحكام التأييد وأحكام التعديل 44% لكل منها ثم عدم القبول وعدم الجواز 2% لكل منها) في حين بلغت نسبة الإلغاء من مجمل الأحكام 9%.

مؤشر المدد الزمنية لدعاوى المحاكم «الدوائر غير الجزائية»
في محاكم الاستئناف 2017 التي تم الفصل بها ضمن الزمن المحدد لها

نوع الدعوى	الزمن المستهدف للفصل (يوم)	ضمن المستهدف	خارج المستهدف
استئناف تجاري	180	81.1%	18.9%
استئناف عمالي	90	66.0%	34.0%
استئناف أحوال شخصية	90	71.7%	28.3%
استئناف إيجاري	-	-	-
استئناف إداري	120	57.1%	30.7%
استئناف التركات	-	-	-
استئناف مدني	150	75.0%	25.0%
الاجمالي الكلي		**74.7%**	**25%**

1.3

المحاكم
محكمة النقض

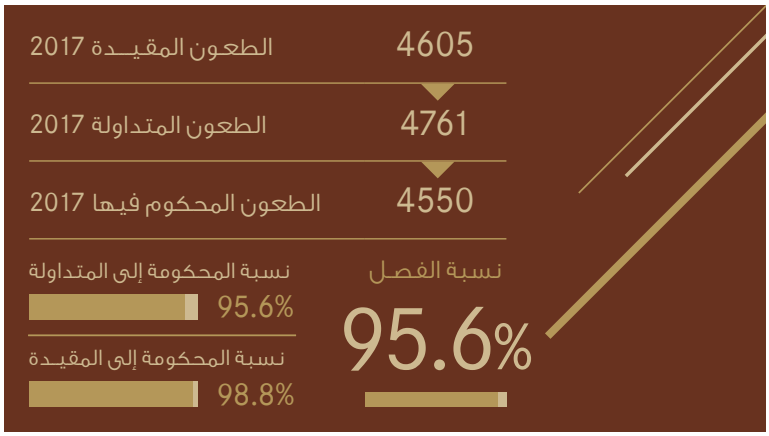

بلغ عدد الطعون المقيدة أمام محكمة النقض 4605 طعون في عام 2017 بارتفاع قدره 6% عن العام السابق (4337 طعنا)، وبلغ المتداول من الطعون 4761 طعناً، فيما أصدرت المحكمة 4550 حكماً تشكل نسبة 95.6% من جملة الطعون المتداولة.

وارتفعت نسبة الأحكام الاستئنافية التي تم رفض الطعن فيها من قبل محكمة النقض (رفض الطعن هو تأييد حكم الاستئناف بكل عناصره) من نسبة 65.1% في عام 2016 إلى 67.5% في العام 2017، الأمر الذي يؤكد كفاءة قضاة محاكم الاستئناف ويؤشر إلى استقرار في الاجتهاد القضائي.

مؤشر المدد الزمنية لدعاوى المحاكم «الدوائر غير الجزائية» في محكمة النقض 2017 التي تم الفصل بها ضمن الزمن المحدد لها

نوع الدعوى	الزمن المستهدف للفصل (يوم)	ضمن المستهدف	خارج المستهدف
إيجاري	-	-	-
أحوال شخصية	120	57.5%	42.5%
إداري	120	89.2%	10.8%
تجاري	150	74.2%	25.8%
عمالي	120	84.1%	15.9%
مدني	120	61.0%	39.0%
الاجمالي الكلي		**70.6%**	**29.4%**

2

النيابة العامة

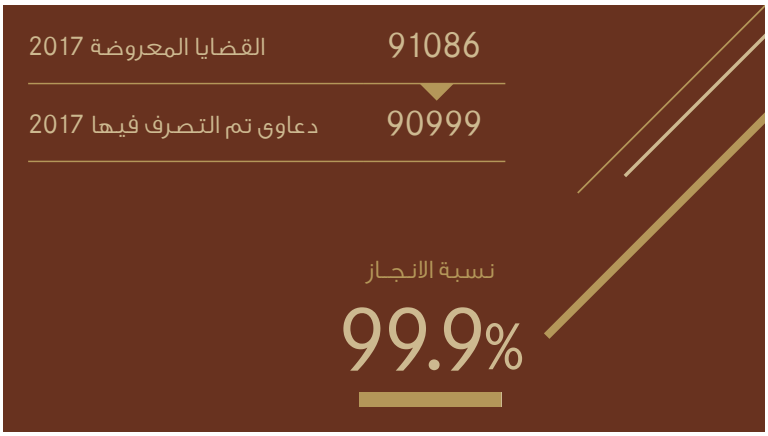

حافظت النيابة العامة في أبوظبي في عام 2017 وللعام السابع على التوالي، على نسبة إنجاز عالية بلغت 99.9% في التصرف بالقضايا المعروضة.

وبلغ إجمالي القضايا المعروضة على نيابات إمارة أبوظبي في عام 2017، 91086 دعوى، من بينها 90999 دعوى تم التصرف فيها بنسبة إنجاز بلغت 99.9%.

ويعود ذلك الإنجاز في أداء العمل النيابي، إلى تطوير أداء وأساليب العمل في النيابة العامة، من خلال التركيز على الجودة والتميز والتخطيط السليم، واعتماد سرعة الإنجاز كمؤشر أداء.

بيان إحصائي بالقضايا المعروضة على نيابات إمارة أبوظبي لعام 2017

النيابة	الوارد	ما تم التصرف فيه	الباقي	نسبة الإنجاز
أبوظبي الكلية	10320	10272	48	99.5 %
مرور أبوظبي	8039	8039	-	100 %
بلدية أبوظبي	2521	2521	-	100 %
جنسية أبوظبي	5961	5961	-	100 %
الأسرة أبوظبي	1870	1869	1	99.9 %
الوثبة	1862	1862	-	100 %
الأموال أبوظبي	16623	16595	28	99.8 %
الرحبة الكلية	11634	11634	-	100 %
بني ياس الكلية	7435	7431	4	99.9 %
نيابة السياحة	37	37	-	100%
العين الكلية	10244	10241	3	% 99.9
مرور العين	3026	3026	-	% 100
بلدية العين	2273	2273	-	%100
جنسية العين	3935	3935	-	% 100
الأسرة العين	937	937	-	% 100
الوقن	198	198	-	% 100
اليحر	679	679	-	% 100
الظفرة الكلية	1938	1937	1	% 99.9
الرويس	1554	1552	2	% 99.8
الاجمالي الكلي	**91086**	**90999**	**87**	**99.9%**

3

الحلول البديلة لفض النزاعات

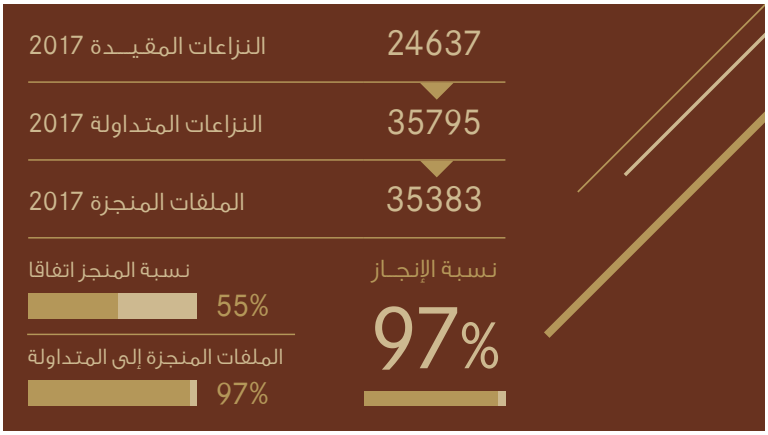

تتألف لجان الحلول البديلة لفض النزاعات حسب الاختصاص من لجان التوجيه الأسري ولجان التوفيق والمصالحة.

التوجيه الأسري

تعمل لجان التوجيه الأسري على تسوية المنازعات الأسرية أمام موجهين أسريين عبر الطرق الودية، من خلال مساعدة الأزواج على حل خلافاتهم الزوجية، وإبرام الاتفاقات التي تحقق مصلحة الطرفين برغبتهما دون ضغط أو إكراه، وتعتبر هذه الاتفاقات سندا قانونياً.

النزاعات المقيدة	14452
النزاعات المتداولة	17037
الملفات المنجزة	16830
النزاعات المنتهية صلحا	6916
نسبة المنجز اتفاقا	13029
عدد النزاعات المتصرف فيها (المنجزة)	16830
نسبة الإنجاز (الملفات المنجزة الى المتداولة)	**99%**

أظهرت الإحصاءات زيادة في عدد قيد حالات النزاع الأسري في العام 2017 بنسبة 9% عن العام السابق، إذ بلغ عدد القيد (14452) حالة مقابل (13276) حالة في العام 2016، مع ملاحظة انخفاض عدد حالات ملفات النزاع الأسري المعادة للبحث بنسبة - 8% عن العام السابق، إذ بلغ عدد القيد (2547) حالة مقابل (2756) حالة في العام 2016.

وبلغ إجمالي المتداول من ملفات النزاع الأسري (17037) حالة في العام 2017 بزيادة بلغت نسبتها (6%) عن العام 2016، فيما بلغت نسبة المنجز صلحا من إجمالي القيد الجديد 47.8%، أما نسبة المنجز صلحا من إجمالي المنجز بلغت 41% بزيادة بنسبة 30%. وتعكس تلك الأرقام اهتمام إدارة الحلول البديلة، بتركيز الجهود المبذولة من الموجهين الأسريين نحو التسوية الودية والإصلاح بين أفراد الأسرة.

وبلغت نسبة النزاعات المحالة لمحكمة الأحوال الشخصية 22.5% من مجموع الملفات المنجزة، وذلك إما بسبب تعذر الصلح برفض التسوية الودية أو بسبب عدم حضور أحد الأطراف المتخاصمين.

وسجلت نسبة إنجاز حالات النزاع ما يقارب 99% في العام 2017 وهي مساوية للنسبة المتحققة في العام السابق، وبلغ المتوسط الشهري لقيد النزاعات (1204.3) ملف، في حين تم احصاء 5896 استشارة أسرية قدمها قسم التوجيه الأسري كجزء من خدمات المساعدة على الإصلاح الأسري، كما تم توثيق 77 حالة خلع بالتراضي .

وسجلت نسبة ملفات النزاع التي تم حفظها 24.8% من مجموع الملفات المتداولة، وهو ما يشير إلى أن ما يقارب ثلث النزاعات يتم تخلي أصحابها عن الاستمرار فيها لسبب أو آخر، فيما يكون الحفظ للملفات التي لم يراجع أصحابها، أو تم الصلح فيه لدى قلم التوجيه الأسري.

التوفيق والمصالحة

تختص لجان التوفيق والمصالحة بمحاولة تسوية المنازعات المدنية والتجارية والعمالية، أيا كانت قيمتها والمنازعات غير مقدرة القيمة، عن طريق الصلح والتوفيق بين أطراف النزاع، إذ لا يمكن طرح النزاع أمام القضاء إلا بعد طرحه على تلك اللجان.

18% نسبة الطلبات التي انتهت بالصلح أمام لجان التوفيق والمصالحة من مجموع القضايا القضايا المنجزة من طرف اللجان سنة 2017.

النزاعات المقيدة	10185
النزاعات المتداولة المعروضة	11692
الملفات المنجزة	10978
النزاعات المنتهية صلحا وحفظا	3399
النزاعات المنتهية صلحا	2641
نسبة المنجز صلحا وحفظا	29%
نسبة الإنجاز (الملفات المنجزة إلى المتداولة)	**94%**

انخفض قيد النزاعات أمام لجان التوفيق والمصالحة في العام 2017 بنسبة -57% عن العام السابق، إذ بلغ القيد 10185 ملفاً مقابل 23767 في العام السابق، ويرجع ذلك إلى استبعاد النزاعات العمالية وقيدها مباشرة في المحكمة الابتدائية، وتبعا لذلك فقد انخفض المتداول المعروض أمام اللجان من 24414 نزاعا في العام السابق 2016 إلى 11692 نزاعا في العام 2017. واستحوذت النزاعات المدنية على نسبة 49% من حجم القيد في العام 2017، تلتها النزاعات التجارية بنسبة 48%، والنزاعات العمالية بنسبة 2% .

وبلغت نسبة حسم ملفات النزاعات 94% من النزاعات المتداولة، وبذلك انخفض معدل الفصل في النزاعات عن العام السابق.

واستحوذت منطقة أبوظبي على حصة 52% من حجم قيد النزاعات، تلتها منطقة العين بنسبة 43% ومنطقة الظفرة بنسبة 5%، وبلغ المتوسط الشهري لقيد النزاعات (848.7) ملف بواقع 419.8 ملف مدني، و 410 ملفات تجارية و 18.8 ملف عمالي.

4

ادارة التنفيذ

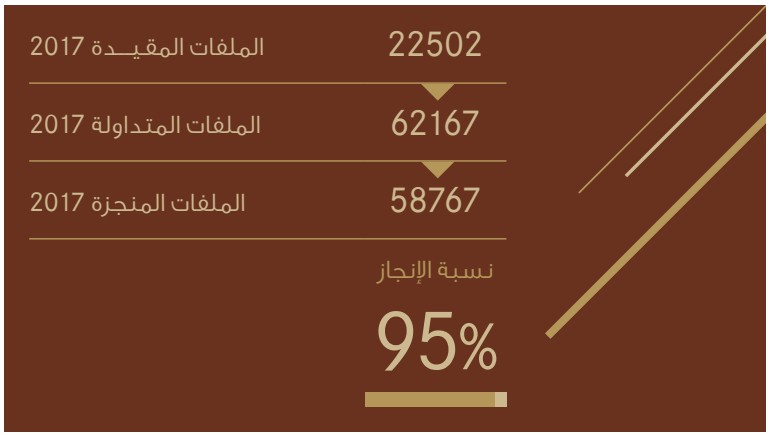

تنفذ الأحكام والسندات القانونية الصادرة عن المحاكم واللجان القضائية وهيئات التحكيم، بواسطة طلب يمكّن صاحبه الذي يحوز سندا تنفيذياً من اقتضاء حقه الثابت بالسند، بالقوة الجبرية من خلال السلطة العامة تحت إشراف إدارة التنفيذ.

وتشمل السندات القانونية: الأحكام والأوامر والمحررات الموثقة طبقا للقانون المنظم للتوثيق والأوراق الأخرى التي يعطيها القانون هذه الصفة.

وتشير الإحصاءات إلى ارتفاع قيد تنفيذ الدعاوى والمحررات والمستندات القضائية في عام 2017 بنسبة 11%، إذ بلغ عدد القيد 22169 حكم وأمر تنفيذي عام 2017 مقابل 19967 في العام السابق، وسجل المنجز منها ارتفاعا بنسبة 4% إذ بلغ 46103 مقابل 44137 اجراء تنفيذي في العام السابق، وبلغت نسبة الدعاوى التنفيذية 93% من جملة القيد، فيما شكلت النسبة المتبقية 7% إشكالات وطلبات تظلم.

وتصدر تنفيذ الإيجارات بنسبة قدرها 22%، ثم التجاري بنسبة 21%، العمالي بنسبة قدرها 19% وتنفيذ الأحوال الشخصية 13%. وبلغ المتوسط الشهري لعدد الملفات المقيدة 1875.2 ملف في عام 2017 مقابل 1663.9 ملف في عام 2016 ولتنفيذ جميع الأحكام والمحررات القضائية 4897.2 ملف مقابل 3841.9 ملف تنفيذي عام 2016.

وتجدر الإشارة الى أن نسبة الأحكام والقرارات الصادرة عن قضاة التنفيذ المؤيدة من محكمة الاستئناف من مجموع الطعون المحكوم فيها قد بلغت 90% في عام 2017 مقابل 86% في عام 2016 وهي من النسب الجيدة المرتفعة التي تدل على جودة الأحكام.

كما أنجزت شعبة المحجوزات 7549 معاملة متنوعة يبينها الجدول الآتي:

محجوزات		كفالات بنكية		استمرارية حجز محجوز	مفقودات	شهادات لمن يهمه الأمر	صور طبق الأصل	تجديد (جواز سفر/إقامة)
إيداع	استلام	إيداع	استلام					
1606	1175	255	29	169	4058	82	120	55

وبلغت إحصائية الإيداع والصرف لشعبة الأحوال الشخصية في إمارة أبوظبي 74877 معاملة، منها 23393 معاملة إيداع، 22475 معاملة صرف، 28931 تقرير، 20 إرسال شيك، و 58 قيد دعاوى.

5

إدارة قضايا الحكومة

نسبة الفصل لصالح حكومة أبوظبي 2017	62%
إنجاز صحف افتتاح دعاوى 2017	566
عمل مذكرة ورد مذكرات الخصم 2017	958
عدد جلسات المحاكم التي حضرها المستشارون من إدارة قضايا الحكومة 2017	12843

تبين المؤشرات الإحصائية أن إدارة قضايا الحكومة بدائرة القضاء باعتبارها المحام العام لحكومة أبوظبي تمكنت من حسم نسبة 62% من جملة الأحكام في الدعاوى الصادر بها حكم قطعي لصالح حكومة أبوظبي.

واستحوذت المحاكم الابتدائية على 43% من حجم القيد الجديد تلتها محكمة النقض بنسبة 13% ثم التنفيذ 25% ومحاكم الاستئناف بنسبة 19%.

وتشير الإحصاءات إلى تقديم 958 مذكرة ورد على مذكرات الخصم وصحيفة دعوى، فيما بلغ عدد مرات حضور المستشارين بإدارة قضايا الحكومة في جلسات المحاكم 12843 مرة، وسجلت حصة الحضور أمام محاكم دائرة القضاء بمدينة أبوظبي ومحاكم العين 41% لكل منها، وأمام دوائر فض المنازعات الإيجارية 10%، ومحاكم منطقة الظفرة بنسبة 6%، والمحاكم الاتحادية 1% ومحاكم المناطق الشمالية بنسبة 2%.

6

إدارة شؤون المحاماة والخبراء

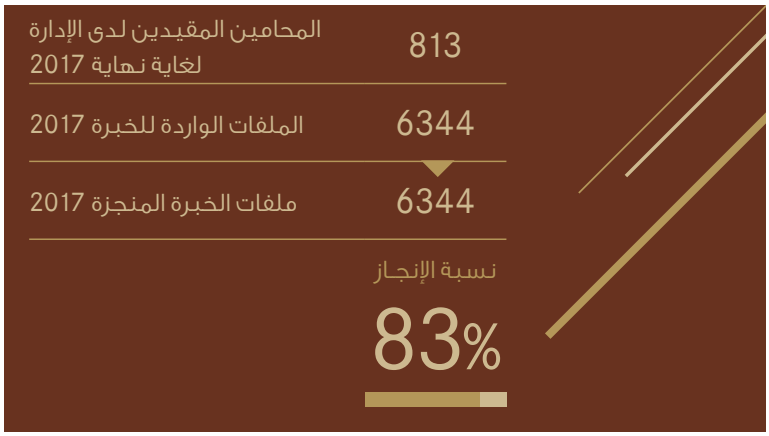

شؤون المحاماة

بلغ عدد المحامين المقيدين لدى إدارة شؤون المحاماة والخبراء 813 محامياً في عام 2017، مقابل 730 محامياً في نهاية عام 2016، بزيادة بلغت 16%.

الخبرة القضائية

يقصد بالخبرة القضائية المهمة الموكلة من قبل المحكمة أو الهيئة القضائية إلى شخص أو أشخاص عدة، لتحصل منهم على معلومات أو آراء أو دلائل إثبات لا يمكن لها أن تؤمنها بنفسها وتعتبرها ضرورية لتكوين قناعاتها للفصل في نزاع معين.

وبلغ عدد طلبات الخبرة المحالة من المحاكم والنيابات 7628 طلباً، تم إنجاز 83% منها، وتوزعت على أبوظبي بنسبة 79% والعين 21%.

واستحوذت طلبات الخبرة الحسابية والمصرفية على نسبة 56% من مجموع الطلبات، تلتها طلبات الخبرة الهندسية بمختلف تخصصاتها بنسبة 25%، والطب الشرعي 4%، فيما شكلت تخصصات أخرى متنوعة ما نسبته 15%.

7

الإعلانـات القضائيـة

ينصرف الإعلان إلى تبليغ الأحكام القضائية وصحف الدعاوى والطعون وتعجيل الدعاوى بعد الوقف أو الانقطاع أو الشطب وتوجيه الإنذار والتنبيه وكل ورقة قضائية يراد إيصالها إلى علم الخصم التي تعلن عن طريق المحضر القضائي.

وتشير البيانات الاحصائية إلى أن عدد الإعلانات الواردة قد بلغ (380681) إعلاناً خلال عام 2017 بزيادة 8% عن عام 2016، وشهد تنفيذ هذه الإعلانات أيضا زيادة بنسبة 17%، إذ نفذ (376559) إعلاناً في عام 2017 مقابل (353461)إعلاناً في عام 2016.

وتحققت أكبر نسبة تنفيذ في الدعاوى الجزائية بأوامر تكليف بالحضور بنسبة 27.7%، ثم جزائي الأحكام الغيابية بنسبة 11%، وإعلانات التجاري 10.7% وتوزعت الحصص الأخرى على بقية الأنواع.

وتصدرت محكمة أبوظبي الابتدائية من حيث حصة تنفيذ الإعلانات، بنسبة 77%، تلتها محكمة العين بنسبة 20% ثم محكمة بني ياس بأبوظبي بنسبة 3%.

8.1

إدارة الكاتب العدل والتوثيق

الكاتب العدل

عدد المعاملات المنجزة	120669
المتوسط الشهري للمعاملات المنجزة	10055.7

يختص الكاتب العدل بتحرير وتصديق المحررات والعقود بمختلف أنواعها لتكتسب الحُجية الرسمية، مثل الوكالات بأنواعها كافة، الإقرارات، الشراكات، الشركات، البيع، التنازل، عقود العمل الخاصة، واعتمادات التوقيع، وخلافه، وهو ما يشكل أغلبية أعمال النشاطات التجارية والمدنية التي يحتاجها الأشخاص الطبيعيون والاعتباريون.

ويبلغ عدد فروع الكاتب العدل بإمارة أبوظبي 22 فرعاً تتوزع 9 منها في منطقة أبوظبي إضافة إلى الخدمة الإلكترونية العدلية، و7 في منطقة العين و8 في منطقة الظفرة.

وتصدر تصديق الوكالات عند الكاتب العدل بنسبة 64.1% من حجم العمل (82% للوكالات) وفي المرتبة الثانية جاء تصديق الإقرارات بنسبة 8.5% ثم اعتماد توقيع بنسبة 4.6%، تعهد بنسبة 4.4%، وعقد بيع وتنازل بنسبة 4%.

وعلى مستوى مناطق أبوظبي استحوذت منطقة أبوظبي على نسبة 69% من جملة التصديقات ومنطقة العين على نسبة 27%، ومنطقة الظفرة على 4%.

ومن حيث حجم العمل في فروع المناطق الرئيسية، تصدرت محكمة أبوظبي حجم العمل بنسبة 45% من جملة أعمال منطقة أبوظبي غرفة التجارة والصناعة بنسبة 19% ثم دائرة التنمية الاقتصادية بنسبة 13% .

وفي منطقة العين تركز عمل الكاتب العدل على مبنى محكمة العين بنسبة 51% ثم مبنى الخدمات العدلية بالعين بنسبة 36% وفرع محكمة اليحر 7 %.

أما في منطقة الظفرة فكانت حصة مبنى محكمة الظفرة 45% ومركز تم- الظفرة نسبة 19%.

8.2

إدارة الكاتب العدل والتوثيق
التوثيقات

عدد التوثيقات	69842
المتوسط الشهري لحجم العمل	5820

يختص التوثيق بإقرار الشخص عن نفسه وهو حجة قاصرة عليه فقط دون الغير.

وتتوزع فروع التوثيقات في إمارة أبو ظبي، ما بين 6 فروع في منطقة أبوظبي، 7 في منطقة العين و 8 في منطقة الظفرة، وأنجزت إجمالا توثيق (69842) معاملة مقابل 65915 معاملة في عام 2016.

تصدر توثيق إقرار حالة بنسبة 65% ثم إقرار إعالة بنسبة 12%، فيما نال إثبات الزواج على نسبة 11% من حجم العمل في عام 2017.

وعلى مستوى مناطق أبوظبي استحوذت منطقة أبوظبي على نسبة 43% من جملة التصديقات ومنطقة العين على نسبة 51.6% ومنطقة الظفرة على 5.4%.

ومن حيث حجم العمل في فروع المناطق الرئيسة بأبوظبي تصدر المبنى الرئيس للدائرة بنسبة 55% ثم محكمة بني ياس بنسبة 32% ومحكمة الرحبة بنسبة 4%.

وفي منطقة العين تركز عمل التوثيقات على مبنى محكمة العين بنسبة 41%، ومبنى الخدمات العدلية بنسبة 23% بعد افتتاح الفرع الجديد في العين ونقل جميع أعمال التوثيقات، وفرع محكمة اليحر 16% ومكتب تنمية المجتمع بمبنى محكمة العين نسبة 14%.

أما في منطقة الظفرة فكانت حصة مبنى محكمة الظفرة 43%، ومحكمة المرفأ 28%، والسلع 9% والرويس 8%.

8.3

إدارة الكاتب العدل والتوثيق
إشهار الإسلام

عدد توثيقات إشهار الإسلام	1925
المتوسط الشهري لحجم العمل	160.4
نسبة الإناث اللواتي أشهرن إسلامهن	51%

يختص قسم إشهار الإسلام، التابع لإدارة الكاتب العدل والتوثيق، بتحرير وإصدار وثيقة رسمية للمهتدي تفيد إسلامه، على أن يتم تأهيله لمعرفة مبادئ الإسلام ومساعدته على الاندماج في المجتمع.

وبلغ عدد الذين أشهروا إسلامهم (1925) شخصا خلال عام 2017، وبلغت نسبة الإناث 51% والذكور 49%، وتم توثيق المعاملات بمعدل شهري بلغ 160.4 حالة إسلام جديدة موثقة، بنسبة ارتفاع بلغت 14% مقارنة بالعام السابق 2016 الذي سجل (1679) حالة.

وحسب المناطق التي أشهروا فيها اسلامهم بلغت النسبة في منطقة أبوظبي 75% وفي منطقة العين 22% وفي منطقة الظفرة 3%، وهو ما يرجع إلى الكثافة السكانية في كل منطقة.

ومن حيث الحالة التعليمية تبين أن 27% يحملون شهادة جامعية و 46% شهادة ثانوية و 6% شهادة إعدادية و 14% يحملون شهادة فوق الثانوي ودون الجامعي، و 2% شهادة ماجستير.

وتوزعت جنسيات من أشهروا إسلامهم على 68 جنسية مختلفة في دول العالم (جنسية عربية 1% ثم 51% آسيويين من غير العرب، 40% أفارقة من غير العرب، 5% أوروبيين و 2% من دول أخرى).

وجاء في مقدمة من أشهروا إسلامهم من الجنسية الفلبينية بنسبة 40.3%، يليهم من أوغندا يمثلون نسبة 27.0% ومن الهند 6.0%.

9

التدريب

عدد الموظفين المنخرطين في دورات تدريبية 2017	2297
عدد الساعات التدريبية	2660
عدد الدورات التدريبية	168

بلغ عدد الموظفين المتدربين 2297 موظفا (منهم 43% من الإنـاث) أمضوا 2660 ساعة تدريبية خلال عام 2017، وشكلت مشاركة الموظفين في دورات داخل الدائرة نسبة 46%.

وتشير الإحصاءات إلى زيادة بنسبة 73% في عدد المتدربين و 76% في عدد ساعات التدريب مقارنة بالعام السابق

في حين بلغ إجمالي عدد الدورات 168 دورة تدريبية، من بينها 54 دورة أساسية، 99 تخصصية، و 15 قيادية.

10

الترجمة

عدد الترجمات الشفوية الفورية	142918
عدد اللغات المترجمة	16

تقدم دائرة القضاء خدمة الترجمة الشفوية مجاناً للمتقاضين ضمن أهدافها في تيسير التقاضي، وتشير الإحصاءات إلى زيادة ملحوظة بعدد مرات الترجمة الشفوية للمتقاضين الذين لا يجيدون العربية –اللغة الرسمية للتقاضي– في عام 2017 بنسبة 7% عن العام السابق 2016 (133809).

ومن ضمن 16 لغة رئيسة جاءت لغة الأوردو في مقدمة اللغات المطلوبة للترجمة، إذ استحوذت على نسبة 54% من جملة عدد اللغات المترجمة، تلتها اللغة الإنجليزية بنسبة 17% ثم لغة البشتو بنسبة 9%، واللغة الهندية 6.6%.

وبلغت نسبة عدد الترجمات في منطقة أبوظبي 78%، وفي منطقة العين 19%، ومنطقة الظفرة 3%، وهو ما يتناسب مع حجم العمل في كل منطقة.

ومن حيث نوع الدعاوى التي تم حضور مترجم فيها تصدرت الدعاوى الجزائية بنسبة 20.4%، ثم خدمة المتعاملين بنسبة 20%، أقسام الكاتب العدل والتوثيق وعقود الزواج بنسبة 15.1% والدعاوى العمالية بنسبة 11%.

ملامح عام 2018

أطلقت دائرة القضاء خطتها التشغيلية لعام 2018، والمتضمنة للمؤشرات الاستراتيجية القضائية التي اعتمدتها الخطة الاستراتيجية لإمارة أبوظبي.

وتتضمن الخطة التشغيلية لعام 2018 أكثر من ثلاثين مؤشراً استراتيجياً تقيس العمليات الحيوية في الدائرة، إضافة إلى أكثر من مائة وخمسين مؤشراً تشغيلياً يقيس فاعلية الأداء لدى القطاعات والإدارات.

وتتميز الخطة السنوية بالعديد من المؤشرات الاستراتيجية والتشغيلية التي تحاكي الرؤية المستقبلية في إطلاق مشاريع مبتكرة تعزز الابتكار والريادة في العمل القضائي، إضافة إلى التركيز على قياس فاعلية التقاضي وجودة أداء المحاكم، لوضع تصور دقيق حول واقع الخدمات حالياً بهدف الانطلاق نحو المستقبل ضمن رؤية واضحة.

وتتميز المشاريع التطويرية المعتمدة بالتركيز على عنصري الإبداع والابتكار، من خلال اعتماد الإصدار المحدث من برنامج e-strategy مما سيشكل قيمة مضافة لأداء المتابعة الإلكترونية لخطوات تنفيذ خطط العمل ورفع تقارير الأداء بشكل مباشر لمتخذي القرار في الدائرة.

@adjd_official
800 2353
adjd.gov.ae